

تحديات التحول الديمقراطي
في
النظام السياسي الفلسطيني

عزام عبد الستار شعث

2015

عزام عبد الستار شعث
تحديات التحول الديمقراطي
في النظام السياسي الفلسطيني

منشورات مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
آذار (مارس) 2015

ISBN 978-9950-382-10-7

المحتويات

الصفحة

مقدمة.....	4
المبحث الأول: تجربة التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني	
أولاً: نشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره.....	9
ثانياً: مسار التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.....	22
المبحث الثاني: إشكالية التحول الديمقراطي في ظل الانقسام الفلسطيني	
أولاً: أزمة النظام السياسي الفلسطيني: الانقسام الداخلي.....	41
ثانياً: أثر الانقسام الفلسطيني على عملية التحول الديمقراطي.....	49
خاتمة.....	65
الهوامش.....	69

مقدمة

بات موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزًا متناميًا لدى مفكري الأدبيات السياسية ونظّارها بشكلٍ عام، وفي حقل النظم السياسية المقارنة على وجه الخصوص، خلال العقود الأربعة الماضية خاصةً بعد التحولات التي شهدتها العديد من دول العالم، وأفضت إلى انهيار النظم السلطوية وسقوطها، واستبدالها بنظمٍ ديمقراطية، وهي ما أسماها "صامويل هانتنجتون" بـ "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"¹.

ويعرف "صامويل هانتنجتون" موجة التحول الديمقراطي بأنها "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترةٍ زمنيةٍ محددة، وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"². وتؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعًا زمنيًا في عدة مراحل، لا يمكن الفصل بينها، تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيًا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي³.

في مقارنته لتطور الديمقراطية في العالم، يحدد "هانتنجتون" ثلاثة تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التحول نحو الديمقراطية. المرحلة الأولى وكانت بدايتها ما بين عامي (1828-1926) والتي حفلت بانتصار (20) دولة، ثم حدثت موجة عكسية لتلك المرحلة انتهت عام 1942، ما أدى إلى انخفاض عدد الدول الديمقراطية إلى (12) دولة. أما المرحلة الثانية فكانت بين عامي (1943-1962)، أي أنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما ازداد عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من (30) دولة، ولكن تبعها انهيار للديمقراطية في عددٍ من هذه الدول. أما المرحلة الثالثة لتحول العالم نحو الديمقراطية فكانت

بدايتها في البرتغال عام 1974، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم. في الشمال والجنوب على نحو متفاوت⁴.

إن إيمان النظر بطبيعة التحولات التي أصابت المجتمعات الإنسانية في حقبة التسعينات تشير بشكل واضح إلى قوة الدفع التي امتلكتها شعوب كثيرة للتحول السريع نحو الديمقراطية. وبالرغم من اختلاف طبيعة التحول العربي عن أماط وتكوينات هذه المجتمعات، إلا أن ما شهدته الوطن العربي، خلال الفترة نفسها، يفتح آفاقاً جديدة، وإمكانات رحبة نحو تغيير ديمقراطي واسع، التقطته عدد من الحكومات العربية فأجرت إصلاحات سياسية في بلدانها. وقد شكّل العام 2010، فصلاً مهماً في التاريخ السياسي العربي، حيث شهدت العديد من الدول العربية خروجاً شعبياً غير مسبوق؛ أسس لمرحلة انتقالية يدور فيها الصراع على مختلف الخيارات السياسية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وفتح الباب واسعاً أمام قضايا شديدة الأهمية على المستوى الوطني؛ كهوية الدولة ودستورها، وحقوق المواطنة فيها، ومساحة الحريات العامة والديمقراطية، فضلاً عن قضايا أخرى تتصل بالعدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة الوطنية، واتجاهات توظيفها.

وفي إطار الحالة الفلسطينية، بدأ الاهتمام الجدي بالمسألة الديمقراطية مع تدشين السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، حيث انتقلت الفعالية السياسية من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وبدأت ملامح الخطاب السياسي الفلسطيني بالتحول من خطاب ثوري إلى خطاب دولاني، ومن الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية الانتخابية. إثر ذلك بدأ المانحون بتعزيز هذا التحول السياسي من خلال دعم مشاريع البناء الديمقراطي بغية تثبيت عملية السلام بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي.

بدأ يتبوأ هذا الخطاب المشهد السياسي الفلسطيني وطغى على النقاش العام وبالطبع كان ذلك على حساب المشكل الحقيقي المتمثل بالاحتلال الاستيطاني الصهيوني حيث انزوت مفاهيم الثورة والتحرر الوطني والكفاح المسلح. وبعد مرور عقدين على هذا التحول في الخطاب السياسي الفلسطيني أصبح مشروعاً الآن التساؤل حول المحصلة النهائية لعملية بناء الديمقراطية الفلسطينية.

كان يؤخذ في السابق على منظمة التحرير الفلسطينية اضطلاعها بدور محدود فيما يتصل بتحقيق الديمقراطية في أطرها ومؤسساتها، بالرغم من النصوص التي أوردتها النظام الأساسي، وأن شعار الديمقراطية ظل مرفوعاً سواء في هيئات المنظمة، أو في المنظمات والقوى السياسية المكونة لها، لكنها لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي، وقد يُفسر ذلك بأن أولوية التحرير والثورة جَبَّت ما عدها من أولويات سياسية متعلقة بعملية التأييد السياسي. ولئن كانت التعددية في إطار المنظمة تعكس مصالح وتوجهات قطاعات اجتماعية عريضة في أواسط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه التعددية تحققت عبر توزيع مقاعد المجلس الوطني على القوى والفصائل الفلسطينية وممثليها استناداً إلى حجم هذه الفصائل ونفوذها.

وعقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، تقدمت أولوية التحول الديمقراطي على أولوية استكمال الثورة حتى التحرير الكامل، وبذلك خطت السلطة الفلسطينية خطوات مهمة على طريق تحقيق الديمقراطية الفلسطينية عبر تمكّنها من تنظيم الانتخابات العامة في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة، غير أن هذه الانتخابات، في المحصلة النهائية، لم تحقق مبدأ الشراكة السياسية بين القوى والفصائل الفلسطينية، فمن ناحية عزفت بعض القوى الفلسطينية عن المشاركة في الانتخابات والانخراط في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بدعوى أنها افراز لاتفاق أوسلو التي سبق لها أن عارضته،

ومن ناحية ثانية فإن تلك القوى لم تسع إلى التوافق على برنامج وطني موحد وجامع يؤسس لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني برمته.

تهدف الدراسة إلى تحليل بُنية النظام السياسي الفلسطيني بشقيه: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف التعرف على مدى مساهمته في تطوير أو إعاقة التحول الديمقراطي. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب تراجع العملية الديمقراطية في فلسطين، والناجمة - أساساً - عن انقسام النظام السياسي وازدواجية السلطة، وما نتج عنها من تنازع على الصلاحيات منذ أن نفذت حركة «حماس» انقلابها العسكري في قطاع غزة منتصف العام 2007، وبسطة سيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية معاً.

تطرح الدراسة التساؤلين التاليين:

- (1) ما أهم سمات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني؟
- (2) ما هي التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني؟

تنقسم الدراسة إلى مبحثين: الأول، يعرض لنشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره بشقيه: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ما بين (1964-1994)، ويبحث في حدود التحول الديمقراطي وأمطه في النظام السياسي الفلسطيني خلال تلك الفترة. والمبحث الثاني، يتناول أسباب تراجع العملية الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، والناجمة أساساً عن ازدواجية النظام السياسي وانقسامه إلى نظامين، أحدهما في الضفة الغربية وتقوده السلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها ومؤسساتها، والثاني في قطاع غزة وتسيطر عليه حركة «حماس» وذلك منذ منتصف العام 2007. ورغم الإقرار بأن هناك عوامل خارجية، عديدة، عرقلت عملية التحول الديمقراطي، أهمها: وقوع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، وعدم

التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء الصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني، إلا أن الدراسة
معنية بتسليط الضوء على المعوقات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول

تجربة التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني

أولاً: نشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره

يرجع الأصل في نشأة مفهوم النظام إلى أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، بيد أنه سرعان ما انتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة إلى حد وصفه بـ "المنهجية شعبية الاستخدام"، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في علوم مثل: الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها⁵.

وبالتطبيق على المجال السياسي، نجد أن النظام السياسي قد استخدم بداية كمترادف لنظم الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية). ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية، اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعاداً جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة، سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي)، أو القائمون على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية)⁶.

وفي هذا السياق، فإن النظام السياسي يعرف على أنه "نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات سلطة بين النخبة الحاكمة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى، وبين فئات ومجموعات النخبة نفسها مع بعضها البعض". هذه التفاعلات تحدث في نطاق عدد من الأطر القانونية والمؤسسية، ويقصد بذلك وجود قواعد وإجراءات لتنظيم هذه العلاقات، والتي تتأثر

بالأيديولوجية والثقافة السياسية، والممارسة العملية والمشاركة الشعبية، وفي ظل هذه العلاقة تقوم النخبة الحاكمة التي تتولى مقاليد السلطة باتخاذ القرارات، وتحديد السياسات، كما تقوم بتنفيذها، ويقوم المواطنون بمهمة المشاركة السياسية التي قد تقل أو تزيد، والتي تختلف صورها وأشكالها من نظام إلى آخر؛ للتأثير على هذه القرارات والسياسات؛ أو لمراجعة بعض جوانبها، وكذلك للرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة والمحاسبة على نتائجها⁷.

وعزفت موسوعة العلوم السياسية النظام السياسي بأنه "مجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة" (ديفيد إستون)، أو هي التي "تتضمن الاستخدام الفعلي، أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي" (جبرائيل ألموند)، أو هي التي "تدور حول القوة والسلطة والحكم" (روبرت دول)، أو هي التي "تتعلق بتحديد المشكلات وصنع القرارات السياسية وتنفيذها"⁸.

وبالتطبيق على النظام السياسي الفلسطيني، نجد أننا أمام تجربتين نظاميتين: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين هاتين التجربتين قوى سياسية حزبية، وأطر دستورية، وقطاعات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ووحدات عسكرية، ومحاكم وبُنى مدنية متعددة الهيئات. فمنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، تم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، من حيث وجود قيادة ومؤسسات تتمثل في: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة التنفيذية، والمجلس الوطني، والمجلس المركزي، والقضاء الشوري.. ومؤسسات أخرى. ومع دخول المنظمة في اتفاقات التسوية السياسية مع إسرائيل وتوقيعها لاتفاق أوسلو في العام 1993،

أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية، وأقيمت مؤسساتها المستقلة: التنفيذية، والتشريعية والقضائية. واعتبرت السلطة بمثابة الإطار السياسي الموصل إلى الدولة الفلسطينية.

تمثلت أبرز المساعي الرسمية لإنشاء الكيان الفلسطيني في الدعوة التي وجهتها الجمهورية العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية في آذار (مارس) 1959، والتي طالبت فيها بتنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه، ثم تلا ذلك سلسلة من القرارات التي صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية كان أهمها القرار رقم (1933) لسنة 1963، الذي تضمن موافقة المجلس على توصية اللجنة السياسية التي أكدت على أن "الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن من حقه أن يسترد وطنه، ويقرر مصيره، ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة، وأن الوقت قد حان لتولي أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأنه من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة، وأن تُمكنهم من ممارسة تلك الحقوق بالطرق الديمقراطية⁹. كما بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة في تعيين ممثل لفلسطين خلفاً لأحمد حلمي، فاخترت الدورة "أحمد الشقيري" مندوباً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية، وذلك طبقاً لملحق ميثاق الجامعة الخاص بفلسطين، وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه.

لقد رحبت الهيئة العربية العليا بقرار مجلس الجامعة وبفكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، وطالبت بأن يقوم الكيان على أسس ديمقراطية، وبأن ينبثق من صميم إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، بحيث يمثل المنظمات والنقابات الفلسطينية والمجاهدين ذوي الصفة التمثيلية. ورحب ممثلو القوى الفلسطينية والمنظمات التي تأسست بعد عام 1948، بفكرة إنشاء الكيان، بينما كانت لهم وجهة نظر في طبيعته ودوره. وقد عكس وجهة النظر هذه بيان صدر في بيروت، وقعتته حركة القوميين العرب، ووجهة التحرير

الفلسطينية- طريق العودة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان. وقد دعا هذا البيان إلى إجراء انتخابات عامة حرة، وإذا تعذر إجراؤها "فلا بد لإرادة الشعب الثورية من أن تتمثل في مؤتمر وطني عام، وهذا المؤتمر تدعو له لجنة تحضيرية تتمثل فيها جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة"¹⁰.

وبعد صدور قرار مجلس الجامعة، بدأ "الشقيري" التشاور مع الدول العربية حول مسألة إنشاء الكيان الفلسطيني، وقد سعى "الشقيري" إلى توظيف ما يمكن أن تقدمه الدول العربية من دعم ومساندة؛ للحصول على موافقتها على مشروع "إنشاء الكيان الفلسطيني"، وذلك من خلال جولاته العربية التي أخذت صفة الإعداد للمؤتمر التأسيسي للكيان الفلسطيني¹¹ الذي عقد في مدينة القدس في 28 أيار (مايو) 1964، ليمهد للانتقال بالكيان الفلسطيني من مشروع إنشاء إلى بناء مؤسسي، وهو ما جسده القرارات التي صدرت عن المؤتمر، والتي كان أهمها اعتماد الميثاق القومي الفلسطيني، والمصادقة على النظام الأساسي للمنظمة واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني، واعتبار المؤتمر بمثابة المجلس الوطني الأول، وانتخاب "الشقيري" رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم أيضاً انتخابه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى غيرها من القرارات التي كان أبرزها، على وجه التحديد، هو "الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية"¹².

شهدت المرحلة الانتقالية من تاريخ منظمة التحرير (1967-1969) تغيرات تنظيمية، وإدارية، وقانونية عديدة هدفت إلى إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك عبر ضم الحركات والتنظيمات الفدائية للمنظمة؛ وإعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني ليُمثل التنظيمات والفئات والقوى الفلسطينية المتعددة، واستبدال الميثاق القومي الفلسطيني بالميثاق الوطني الفلسطيني؛ وتعديل اللوائح والقوانين الداخلية للمجلس وللجنة التنفيذية

للمنظمة، وكذلك تأسيس قوات التحرير الشعبية، وتأسيس الصندوق القومي ومركز الأبحاث الفلسطيني¹³. وبذلك شكلت منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً مثل كل طبقات وشرائح الشعب الاجتماعية والسياسية وعبرت عن طموحاتهم. ولم تكن الشراكة السياسية في رحاب المنظمة مؤسسة على ما تفرزه صناديق الانتخابات بل كانت مشاركة في القرار الوطني، وقد تجلت الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير في قدرتها على استيعاب أحزابٍ مرجعيات أيديولوجية، قومية، وماركسية دون أن تشترط تخليهم عن أيديولوجياتهم أو علاقاتهم الخارجية، لكنها في مقابل ذلك وطّنت تلك الأحزاب أيديولوجياتها لتصبح جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني.

ومنذ ذلك الوقت، أضحت منظمة التحرير الفلسطينية تعد بمثابة الكيان المؤسسي الممثل للشعب الفلسطيني ولوعيه القومي، وأصبح يُنظر إليها باعتبارها الخطوة الأساسية والأهم في الحياة السياسية له، ومن ثم أخذ دورها يتزايد حتى وصل الأمر إلى حد التسليم بكونها أحد الأطراف السياسية في الصراع العربي- الإسرائيلي. وأصبحت تكتسب يوماً بعد يوم دعماً وتأييداً واعترافاً بصفاتها التمثيلية من قبل جماهير ذلك الشعب، وبين فئاته المختلفة، ومن قبل دول العالم، ومن قبل المنظمات الدولية. وفي هذا الإطار أضحت منظمة التحرير مرادفاً لمفهوم "الكيان الفلسطيني". فلقد جاء في الفقرة الخامسة من القرارات السياسية التي تبناها المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الأولى أن "منظمة التحرير الفلسطينية سوف تمثل فلسطين في جامعة الدول العربية، ومكتب المقاطعة وفي الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المختلفة وفي المؤتمرات الرسمية والشعبية، وتمثل هي وحدها الحق في تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والتحدث نيابة عنهم"¹⁴.

وقد تصاعدت وتيرة الإنجازات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاستطاعت تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية مهمة منها، الحصول على

العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1974، بعد أن كرست مفهوم المنظمة الوطنية الحاضنة للمشروع الوطني. وفي نفس العام حققت المنظمة إنجازاً سياسياً آخرًا، بحصولها على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب، ونيلها عضوية كتلة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، وعندما أعلنت منظمة التحرير استقلال فلسطين في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، اعترف بها أكثر من 120 دولة في العالم، وحوّلت كثير من مكاتب المنظمة فيها إلى سفارات لدولة فلسطين رغم عدم قيام هذه الدولة على الأرض، وتمكنت المنظمة من إقامة السلطة الفلسطينية عقب توقيعها لاتفاقية السلام مع حكومة إسرائيل، كما حققت إنجازاً سياسياً مهماً بحصولها على صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

وبدراسة بُنى منظمة التحرير الفلسطينية وهياكلها، يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

المؤسسة التشريعية:

تتكون المؤسسة التشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية من:

المجلس الوطني الفلسطيني: يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة في المنظمة، ومثابة الهيئة التمثيلية التشريعية للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وذلك بحسب نص المادة (7) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تشير إلى كون هذا المجلس "السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياستها ومخططاتها"، فالإليه يرجع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ويختص بكافة المسائل الدستورية، القانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصرية للشعب الفلسطيني، وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا¹⁵.

ووفق المادة رقم (5) من النظام الأساسي، يتم اختيار أعضاء المجلس الوطني، عبر انتخاباتٍ مباشرة، ومدة المجلس هي ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوةٍ

من رئيسه مرة كل سنة، أو في دوراتٍ غير عادية، بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من رُبع أعضاء المجلس، ويكون النصاب مكتملاً بحضور ثلثي أعضائه، ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين¹⁶.

المجلس المركزي الفلسطيني: تم تشكيل المجلس المركزي الفلسطيني عام 1973، في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتقرر إنشاء المجلس المركزي الفلسطيني؛ ليكون جهازاً وسيطاً بين المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، ويتولى مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بشأنها. يتأسس المجلس المركزي رئيس المجلس الوطني، وتتوزع عضويته على مختلف القوى السياسية والشعبية الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني¹⁷.

اللجنة التنفيذية

عرّف النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية اللجنة التنفيذية بأنها "أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية". ويُنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية، بحسب نص المادة (14) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير أربعة عشر عضواً. وبخصوص رئيس اللجنة التنفيذية، فقبل تعديل النظام الأساسي، كان يتم اختيار الرئيس عن طريق انتخابه من المجلس الوطني، أما بعد تعديل النظام الأساسي فقد أصبحت اللجنة التنفيذية هي من تتولى مهمة انتخاب رئيس لها¹⁸.

وتتمثل اختصاصات اللجنة التنفيذية، طبقاً للمادة (16) من النظام الأساسي، في تمثيل الشعب الفلسطيني، والإشراف على تشكيلات المنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات، واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال المنظمة، ورسم السياسات الخارجية، وتنفيذ السياسات المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها¹⁹.

السلطة القضائية

شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في إرساء نظامها القضائي عام 1968، بإقامة محكمة الثورة العليا، إلا أن إضفاء الصفة الرسمية على النظام القضائي تأجلت حتى أواخر السبعينات، حتى أخذت تترسخ بنية المؤسسة القضائية في أيار (مايو) 1978، بعد إصدار رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة، بالاستناد إلى قرارات المجلس الوطني، قرار إنشاء جهاز للقضاء الفلسطيني، المتمثل في هيئة القضاء الثوري الفلسطيني، ثم تلا ذلك في 11 تموز (يوليو) 1979، توقيع رئيس اللجنة التنفيذية على مرسوم، أقرّ بموجبه أربعة قوانين، هي: قانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقانون السجون ومراكز الإصلاح لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونظام رسوم المحاكم الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية²⁰.

وبموجب هذا المرسوم، تولت المؤسسة القضائية الفلسطينية عبر محاكم القضاء الثوري الفلسطيني، مهمة الفصل في مسائل قضائية تتعلق بالشعب الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة، كما أن تلك القوانين وضعت موضع التنفيذ؛ لتطبق على كافة الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية وجميع قطاعات الشعب الفلسطيني. كما أنه بموجب ذلك المرسوم، أصبح النظام القضائي الفلسطيني يتكون من: المحكمة المركزية، والمحكمة الدائمة، ومحكمة أمن الثورة، والمحكمة الخاصة، ومحكمة الميدان العسكرية، كما تم تحديد الإجراءات المتبعة أمام هذه المحاكم، وكيفية سير المحاكمات وعمل القضاء الفلسطيني²¹.

وبتتبع البنى والهيكل التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نشأتها، يتضح أنها امتلكت المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية، وهي تشكل السلطات الثلاث التي يجب أن تتوافر في أية دولة أو

نظام سياسي.

كما أقامت منظمة التحرير الفلسطينية مجموعةً من الدوائر، والتي تشكل إلى جانب تلك السلطات، البنية المؤسساتية، وتمثل أهمها في:

- الصندوق القومي الفلسطيني، ويعتبر الصندوق الجهة المنوط بها مسؤولية الشؤون المالية المتعلقة بالمنظمة.

- الدائرة السياسية، وتتولى مهمة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي، وتتبع لها المكاتب التمثيلية والبعثات الدبلوماسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي الجهة المكلفة بقبول أوراق اعتماد ممثلي وسفراء الدول الأجنبية لدى المنظمة.

- دائرة العلاقات القومية والدولية، وتعمل على تنظيم علاقات المنظمة بالأحزاب والمنظمات السياسية العربية القومية، والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز علاقات المنظمة مع المؤسسات المؤيدة للقضية الفلسطينية.
- الدائرة العسكرية، وتتولى الإشراف على شؤون جيش تحرير فلسطين، ورعاية أسر شهداء الجيش بالتعاون مع دائرة الشؤون الاجتماعية والصندوق القومي الفلسطيني.

وشكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، بموجب اتفاقات أوسلو²² الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، تطوراً في بنية النظام السياسي الفلسطيني؛ نظراً لسماتها الكيانية، وإنشائها العديد من المؤسسات الوطنية على أراضٍ فلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، في أول تجربة فلسطينية لممارسة السلطة والحكم في الأراضي المحتلة، والإدارة المباشرة لشؤون المواطنين الفلسطينيين فيها، وهو ما كانت تفتقده منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى ما حظيت به السلطة الوطنية من اهتمام دولي بها، باعتبارها سلطة حكم ذاتي قيد التحول إلى دولة.

وفي ترسيم حدود العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

الفلسطينية، فإن المنظمة هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على السلطة الفلسطينية، وقد تم تأسيس السلطة بموجب قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة العادية الثانية عشرة المنعقدة في تونس خلال الفترة من 10-12 أكتوبر (تشرين الأول) 1993، والذي نص على تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وترأس "ياسر عرفات"، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية²³. ووصف السلطة مؤسسة من مؤسسات المنظمة، فإن أعضاء المجلس التشريعي أعضاء طبيعويون في المجلس الوطني، وقد توافق ذلك ونص المادة الثالثة من قانون رقم (13) لسنة 1995، بشأن الانتخابات، والتي نصت في فقرتها الأولى على أن "يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقاً للمادتين أرقام (5) و(6) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". ويرجع البعض تبعية السلطة الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الناحية القانونية والسياسية والوطنية إلى سببين أساسيين²⁴:

- فيما يقتصر تمثيل السلطة على إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المنظمة تمثل الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم؛ وبالتالي فإن عمل السلطة جزء من عمل المنظمة.

- أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تُوقع الاتفاق السياسي الذي أدى إلى قيامها مع إسرائيل؛ بل إن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وقعت الاتفاقات مع حكومة إسرائيل؛ وبالتالي فإنها مسؤولة عن كل مخرجات هذه الاتفاقات ومنها السلطة.

يمكن القول إن نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وتكوينها كان ذروة

التطورات الكيانية التي كانت تشق طريقها بصعوبة في المنافي، كما كان هذا التكوين نقطة تحول مفصلية حاسمة في مدار كل تلك التفاعلات البطيئة التي صاحبت عملية انبعاث الكيان الفلسطيني، حيث لم يعد الكيان الفلسطيني بعد قيام السلطة المعترف بها، مجرد فكرة هائمة تحلق في سماء عالية، ولا بيتاً تنظيمياً واسعاً لحاملي مشعل الحرية والعودة والاستقلال، مثل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الشعبية، خصوصاً بعد أن بات لدى الشعب الفلسطيني مؤسسات مُنتخبة، وإدارات حكومية، وأجهزة أمنية وقضائية، وصار يمسك على قدر كبير من مصيره بكلتا يديه²⁵.

وشملت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: الرئيس المنتخب مباشرة من سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، والمجلس التشريعي المنتخب، والحكومة التي لم تكن برأس حتى العام 2003، حين تم استحداث منصب رئيس الوزراء. إلى جانب المؤسسات التابعة للسلطة، والتي توازي مؤسسات الدولة خاصة الجهاز القضائي. واحتوت مكونات السلطة على هيئات النظام السياسي للدول المستقلة ومكوناته بمعنى السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). كما أصبح لهذه السلطة نظام أساس ومسودة دستور يعكسان الآلية التي يجب أن تدار فيها الحياة وتُنظم في مناطق السلطة الفلسطينية²⁶.

ويمكن تقسيم بُنى السلطة الوطنية الفلسطينية وهياكلها على النحو التالي:

السلطة التشريعية

لقد تأسس المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 1996، على إثر الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في 20 كانون الثاني (يناير) 1996، في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. يتألف المجلس من (88) عضواً منتخباً²⁷، وتحدد مدته بالمرحلة الانتقالية²⁸.

يقوم المجلس التشريعي بمهام البرلمان حيث أنيطت به مسؤولية سن

القوانين، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وعليه، فإن مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية تضامنية متكاملة أمام المجلس، وذلك وفقاً للمادة رقم (68) الفقرة الثانية من القانون الأساسي. ويحق له توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة، أو إلى أحد الوزراء، أو من في حكمهم، وحجب الثقة عن تلك الحكومة أو عن أي من وزرائها. ومن مهام المجلس التشريعي، إقرار الخطة العامة للتنمية²⁹، كما يحق له أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانه؛ من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام³⁰.

السلطة التنفيذية

تولى "ياسر عرفات" رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية رسمياً بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية بتاريخ 1 تموز (يوليو) 1994، وأصبح رئيساً منتخباً للسلطة بعد الانتخابات الرئاسية³¹ التي جرت في 20 كانون الثاني (يناير) 1996، وبحكم منصبه ترأس أيضاً مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية. (ظل الرئيس الفلسطيني يتولى منصب رئيس الحكومة حتى العام 2003، حين تم استحداث منصب رئيس الوزراء).

ويُمارس رئيس السلطة، الذي يتم اختياره عبر الانتخاب المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، العدد الأكبر من المهام التنفيذية، فإليه تفوض صلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم³²، ويعتبر القائد الأعلى للقوات الفلسطينية³³، ويناط به تعيين ممثلي السلطة الوطنية في الخارج وإنهاء مهامهم، واعتماد ممثلي الجهات الدولية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية³⁴. أما في مجال التشريع، فإن رئيس السلطة يمنح له الحق في إصدار القوانين بموجب القانون الأساسي وأيضاً منح له اتخاذ القرارات التي لها قوة القانون، والتقدم بمشروعات القوانين وإصدار اللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين³⁵. تشكلت أول حكومة فلسطينية في 5 تموز (يوليو) 1994، كُلفت هذه

الحكومة بممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمسؤوليات المنقولة إليها من الجانب الإسرائيلي، طبقاً للمادة الرابعة من اتفاق غزة- أريحا. واستمرت هذه الحكومة في ممارسة مهامها إلى حين تشكل الحكومة الثانية في 9 حزيران (يونيو) 1996، بعد انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتوالى تشكيل الحكومات الفلسطينية بمراسيم من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وتعديلاته حتى المرسوم الرئاسي بتشكيل الحكومة السادسة عشرة³⁶ في 18 أيلول (سبتمبر) 2013.

ويساعد مجلس الوزراء الرئيس في أداء مهامه وممارسة سلطاته. ويختص بوضع السياسة العامة وتنفيذها بعد مصادقة المجلس التشريعي على البرنامج الوزاري، ووضع الموازنة العامة، وإعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله والإشراف عليه، ومتابعة تنفيذ القوانين وأداء الوزارات والجهاز الإداري، وأية اختصاصات أخرى تناط به وفق القانون³⁷.

السلطة القضائية

نظراً لتأخر إصدار قانون السلطة القضائية الفلسطيني، ظل النظام القضائي في الضفة الغربية خاضعاً للقانون الأردني الذي كان سارياً قبل الاحتلال الإسرائيلي لها؛ بينما نظام التقاضي في قطاع غزة يخضع للقانون الفلسطيني الذي يرجع في أصوله وتطوره إلى القانون العثماني، والقوانين الصادرة خلال فترة الانتداب البريطاني والإشراف المصري على القطاع.

وقد حاول المشرع الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار بعض التشريعات الموحدة، فأصدر المرسوم رقم (1) لسنة 1994، الذي ينص على إعادة العمل بالتشريعات المعمول بها قبل عام 1967، كما أصدر القانون رقم (2) لسنة 1994، بمد صلاحية المحكمة العليا في غزة لتشمل أريحا والضفة الغربية. وقد أصبحت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

تتمتع بالاستقلالية القانونية والقضائية وفقاً للملحق القانوني لاتفاقية السلام مع حكومة إسرائيل، وقد تأكد ذلك بصدر القانون رقم (5) لسنة 1995، حيث جاء في مادته الأولى "تؤول إلى السلطة الفلسطينية جميع السلطات والصلاحيات في التشريعات والقوانين والمراسيم والمنشورات والأوامر السارية الملفعل في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل 1994/5/19"³⁸.

تكونت السلطة القضائية من المحاكم النظامية وغير النظامية. وتنقسم المحاكم النظامية إلى: محاكم الصلح، ومحاكم البداية والمحكمة المركزية، ومحكمة الجنايات الكبرى، والمحكمة الخصوصية، بالإضافة إلى المحكمة العليا. أما المحاكم غير النظامية، فتتقسم إلى: المحاكم الشرعية، والمحاكم الدينية³⁹. إضافةً إلى ذلك، تم تشكيل المحاكم العسكرية كمحاكم جزائية وتأديبية، وقد مارست مهامها بموجب قانون أصول المحاكمات الثوري، وقانون العقوبات الثوري الصادرين عن منظمة التحرير الفلسطينية عام 1979. كما تم تشكيل محاكم أمن الدولة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في 1 شباط (فبراير) 1995؛ للنظر في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي⁴⁰.

ثانياً: مسار التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية نظاماً وطنياً وفق صيغة الائتلاف بين القوى السياسية الفلسطينية، بتعددتها السياسية والفكرية، واستقلالها التنظيمي. وحددت المنظمة صيغة العلاقة بين القوى السياسية، بما فيها نسب التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني، ونظام عمله وأسس تشكيل هيئاته القيادية وفق أنظمة تستند إلى اعتبارات جغرافية وسياسية ووظيفية، واتجهت إلى ما بات يعرف فلسطينياً بـ"المحاصصة الفصائلية"، والتي بموجبها يُمثل كل فصيل في مؤسسات المنظمة بعددٍ من الأعضاء دون اللجوء إلى إجراء الانتخابات والتنافس الديمقراطي.

وإلى جانب قضية الاستقلال الوطني والبحث في سبل وخيارات إقامة الدولة

الفلسطينية المستقلة، طرح قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، على إقليمها وسكانها، قضية الديمقراطية والحريات المدنية بقوة، بحيث تعدت شؤون العلاقة بين القوى المشكلة لمنظمة التحرير إلى أبعادٍ جديدة تتصل بشؤون الحكم ومتطلباته، وتكريس التعددية السياسية والمجتمعية، واستقلالية الهيئات التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية، وإجراء الانتخابات العامة تلبيةً لاستحقاقات التحول الديمقراطي.

1. العملية الانتخابية

يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية، عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية على أنها "مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة"⁴¹. وتقوم الانتخابات الديمقراطية بوظيفة التعبير عن مبدأ وهو أن الشعب هو مصدر السلطات، وتنفيذ آلية التمثيل النيابي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين؛ لممارسة أظهر صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وهو الاقتراع العام⁴².

وبالتطبيق على النظام السياسي الفلسطيني، يمكن القول إن سيطرة فصائل العمل الوطني الفلسطيني "الفصائل الفدائية" على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968، أحالت المنظمة إلى هيئة مركزية لصنع القرار الوطني الفلسطيني المعترف به، وذلك بالاستناد إلى المجلس الوطني الذي أعيد تشكيله من ائتلاف الفصائل الفدائية والاتحادات الشعبية والنقابات، وبفعل ذلك ترسخت أقدام النخبة الفلسطينية المكونة من قادة مختلف الفصائل الفدائية، ومن بعض المستقلين وأعضاء المجلس الوطني. ويمكن القول أن البنية التنظيمية آنذاك اتسمت بالمركزية الشديدة التي حصرت سلطة اتخاذ القرارات في مجموعة قيادية كان لرئيس اللجنة التنفيذية "ياسر عرفات" بصماتٌ قوية فيها، وتحول

دوره إلى عنصر حاسم في القرار⁴³.

عملت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي بمثابة السلطة التنفيذية في المنظمة، على إدارة الشؤون السياسية الفلسطينية استناداً إلى برنامج منظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية، ونصت المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير على أنه "يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني، ويتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة نفسها". ونصت المادة الخامسة من النظام الأساسي، المقر من المجلس الوطني الفلسطيني الأول عام 1964، بأن أعضاء المجلس الوطني، وهو بمثابة السلطة التشريعية في المنظمة، "ينتخبون عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية، وإذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس قائماً إلى أن تنتهي ظروف الانتخابات"⁴⁴.

غير أنه وبسبب تعذر إجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطيني، فإن المجالس الوطنية الفلسطينية، ومنذ قيام منظمة التحرير، كانت معينة وفق أنظمة تستند إلى اعتبارات جغرافية ولوائح سياسية ووظيفية، وقد شاركت في عضويتها: الفصائل والقوى السياسية، والمنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية، وممثلو الجاليات الفلسطينية في الخارج، وعدد من الشخصيات الوطنية العامة المستقلة والكفاءات، وممثلون عن جيش التحرير الفلسطيني، بحيث يُنتخب ممثلو التنظيمات والاتحادات الشعبية في المجلس الوطني من خلال التنظيمات، وترسل أسماؤهم إلى اللجنة التحضيرية للمجلس قبل انعقاده.

ولقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً بعد العام 1968، على إشراك جميع القوى السياسية الفلسطينية في أطرها ومؤسساتها. والواقع أن المنظمة استطاعت، منذ ذلك التاريخ، ضم التنظيمات والقوى السياسية إليها،

وإن كان ذلك بالتعيين لا بالانتخاب، تمشيًا مع واقع الحال، ونظرًا لتشتت الشعب الفلسطيني وعدم القدرة على ترتيب وتنظيم الانتخابات في ظل غياب الدولة وعدم قيامها أو تجسيدها على أرض الواقع.

وفي مرحلة لاحقة، سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إقناع الحركات الإسلامية للانخراط في أطرها عبر بوابة المجلس الوطني، ففي شهر نيسان (أبريل) 1990، عرضت المنظمة على حركة "حماس" الدخول في عضوية المجلس الوطني، وردّت الحركة بمذكرة إلى رئيس المجلس الوطني اشترطت فيها أن يتم إعادة تشكيل المجلس الوطني، إذا ما تعذر الانتخاب، ويكون تمثيلها في المجلس بنسبة تتراوح ما بين (40-50%) من مجموع الأعضاء، إلا أن منظمة التحرير رفضت اشتراط حركة "حماس" الدخول إلى مؤسساتها بهذه النسبة. وفي شهر حزيران (يونيو) 1991، وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية إلى "حماس" للمشاركة في اللجنة التحضيرية المعنية باقتراح أسس ومعايير تأليف المجلس الوطني، وطلب منها أن تُسمي ممثلها لحضور الاجتماعات، إلا أن الحركة ردت بالاعتذار عن المشاركة في اللجنة⁴⁵.

إن الظروف الاستثنائية التي عاشها الفلسطينيون؛ لم تتح لمنظمة التحرير ممارسة الانتخابات باعتبارها أحد أهم مظاهر الديمقراطية، الأمر الذي دفعها إلى استحداث ما بات يعرف، فلسطينياً، بنظام "الكوتا" أو "المحاصصة"، والتي بموجبها يُحدد لكل فصيل من فصائل العمل الوطني عدد من الأعضاء دون اللجوء إلى الانتخابات والتنافس الديمقراطي. وقد استتدت عملية تمثيل الفصائل الفلسطينية في هياكل المنظمة على حجم القوى المسلحة ونفوذها، أي أن الحجم الجماهيري والنفوذ العسكري كانا بمثابة مؤشرين حاسمين باتجاه قوة هذا الفصيل أو ذاك لجهة التمثيل في أطر المنظمة ومؤسساتها⁴⁶. لم يقتصر نظام "الكوتا" على عضوية المجلس الوطني، لكنه امتد، في وقت لاحق، إلى المنظمات والاتحادات الشعبية، التي تُشكل عادةً بالتوافق وفق قسمة

فصائية، وبالتالي امتد نظام الكوتا لممثلي الاتحادات الشعبية في المجلس الوطني⁴⁷.

واجه نظام "الكوتا" المعمول به في أطر منظمة التحرير انتقادات عديدة من زاوية أنه يميز للفصيل الأكبر التحكم في شؤون المنظمة ومؤسساتها، بما في ذلك إضافة أعضاء جدد للمجلس الوطني تحت مسمى المستقلين، ويُعزز بقاء سيطرة هذا الفصيل كطرفٍ صاحب نفوذ إلى أقصى الحدود، مقابل الحصة الممنوحة للفصائل الأخرى التي لا تستطيع -كلها أو معظمها- الحصول عليها بالانتخاب والتمثيل النسبي وحجمها الفعلي. فالثمن الذي تجنيه الفصائل الصغيرة في صيغة امتيازات تقدم مقابله نوعاً من الولاء للتنظيم الأكبر وسياساته، وتساهم في بقاء البنية التنظيمية والسياسية على حالها وإلى ما لا نهاية⁴⁸.

كما أن نظام "الكوتا" يتميز بأنه ينيب مشاركة القيادات الأولى للفصائل في أطر المنظمة ومؤسساتها بدلاً عن مشاركة الأعضاء واللجان الدائمة، التي من المفترض أن تقدم التقارير والتوصيات التي تعكس حاجة المجتمع والتجمعات الفلسطينية التي تمثلها. وفوق ذلك كله، فإن ما يؤخذ على نظام "الكوتا" أنه يغلق الباب أمام الكفاءات الوطنية المجربة ويحول دون التنافس الديمقراطي وتجديد البنية المؤسسية، ويعزز القيادة الفردية للمنظمة والتنظيمات المنضوية في إطارها على حدٍ سواء⁴⁹.

ولضمان تمثيل القوى السياسية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير، باعتبارها الحاضنة الوطنية، توافقت الفصائل الفلسطينية، بما فيها القوى غير المنضوية تحت لواء المنظمة، على تنظيم وإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها. كان من بين المبادرات الفلسطينية ما توافقت عليه الفصائل والقوى السياسية، وضمنته في اتفاق القاهرة عام 2005، واتفاق مكة عام 2007، والورقة المصرية عام 2009، بشأن إصلاح

وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بين الفلسطينيين في الداخل والخارج، والاتفاق بين حركتي "فتح" و"حماس" مطلع العام 2013، على عقد اجتماع؛ لمناقشة أربع قضايا هي⁵⁰: إقرار قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وتشكيل لجنة انتخابات المجلس الوطني بالخارج، وتكليف لجنة الانتخابات المركزية ببدء التسجيل في الداخل لانتخابات المجلس الوطني، وتحديد أماكن إجراء انتخابات المجلس الوطني بالخارج، إلا أن هذه المبادرات، على كثرتها، لم يجرِ بحثها بصورة معمقة، ولم يتم تطبيقها على أرض الواقع؛ بفعل الانقسام وسيطرة حركة "حماس" على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

وتعتبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في 20 كانون الثاني (يناير) 1996، هي أول انتخابات في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني. وقد نصت المادة الثالثة من إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، على ضرورة إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة؛ لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني⁵¹، وتم الاتفاق بين الجانبين على البدء بالمباحثات الخاصة بإجراء الانتخابات، وبناءً على المفاوضات التي جرت تم التوقيع على الملحق الثاني الخاص بالانتخابات، وذلك في إطار الاتفاقية الفلسطينية-الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وهي ما تعرف بـ(اتفاق طابا)، الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 1995. وبموجب هذا البروتوكول، جرت أول انتخابات لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني بمشاركة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، تحت إشراف ورقابة محلية ودولية.

اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية خطوات عملية، تمهيداً لإجراء الانتخابات، فأصدرت بتاريخ 7 كانون الأول (ديسمبر) 1995، القانون رقم

(13) لسنة 1995، بشأن تنظيم الانتخابات، وتلى ذلك إصدار المراسيم الرئاسية الخاصة بتنظيم الانتخابات، ففي 13 كانون الأول (ديسمبر) صدر المرسوم رقم (1) لسنة 1995، بشأن الدعوة للانتخابات، وحدد يوم 20 كانون الثاني (يناير) 1996، موعداً للاقتراع، وفي 14 كانون الأول (ديسمبر) صدر المرسوم الرئاسي رقم (2) الذي حدد توزيع المقاعد النيابية البالغ عددها (83) مقعداً على الدوائر الانتخابية التي بلغ عددها (16) دائرة، فضلاً عن تحديد عدد المقاعد المخصصة للطائفتين المسيحية والسامرية، وفي 21 كانون الأول (ديسمبر) صدر المرسوم الرئاسي رقم (3) القاضي بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية، مع تسمية رئيسها وأعضائها، وفي 23 كانون الأول (ديسمبر) صدر المرسوم الرئاسي رقم (4) الخاص بتشكيل محكمة استئناف قضايا الانتخابات، والمكونة من رئيس وأربعة أعضاء⁵².

وواصلت السلطة الفلسطينية إصدار المراسيم الرئاسية المتعلقة بزيادة عدد المقاعد النيابية، ففي 28 كانون الأول (ديسمبر) 1995، صدر المرسوم رقم (5) القاضي بإضافة (4) مقاعد أخرى لأربع دوائر، حيث أصبح عدد مقاعد المجلس التشريعي (87) مقعداً، وفي اليوم التالي صدر المرسوم رقم (6) القاضي بإضافة المقعد الـ (88) إلى المقاعد النيابية، وفي نفس التاريخ صدر القانون رقم (16) بشأن تعديل أحكام قانون الانتخابات، تضمن زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من (83) إلى (88) عضواً، وإعطاء التفويض للرئيس بتمديد فترة الترشيح، إضافةً لتعديلات أخرى لتطويع القانون؛ من أجل تمديد فترة الترشيح⁵³.

ففي 20 كانون الثاني (يناير) 1996، توجه النخبون الفلسطينيون إلى مراكز الاقتراع؛ لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد ترشح لمنصب الرئاسة اثنان، فيما ترشح لعضوية المجلس التشريعي (672) مرشحاً، منهم (370) مرشحاً في الضفة الغربية و(302) من

المرشحين في قطاع غزة. وكانت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" قد قاطعتا الانتخابات، لأسباب سياسية، عزتها إلى كون أن هذه الانتخابات هي أحد إفرازات اتفاقية أوسلو وتجري تحت سقف الاتفاق الذي سبق للحركتين أن عارضته.

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 25 كانون الثاني (يناير) 1996، نتائج الانتخابات النهائية بشكلٍ رسمي، وفاز "ياسر عرفات" بمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة (87%) من عدد الأصوات، وفاز في الانتخابات التشريعية (88) عضواً، (68) مقعداً لمرشحي حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، ومقعد واحد لمرشحي الحزب الديمقراطي الفلسطيني "فدا" وحركة البناء الديمقراطي، وتوزعت مقاعد المجلس التشريعي المتبقية على: الشخصيات العلمانية حيث أنهم حصلوا على (12) مقعداً بينما الشخصيات الإسلامية التي خاضت الانتخابات التشريعية كشخصيات مستقلة حصلت على (7) مقاعد⁵⁴. وأجرت السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد وفاة الرئيس "ياسر عرفات"⁵⁵، الانتخابات الرئاسية الثانية في 9 كانون الثاني (يناير) 2005. تنافس فيها (7) مرشحين، وفاز فيها "محمود عباس" مرشح حركة "فتح" بنسبة (62.52%) ليكون بذلك الرئيس الثاني للسلطة الوطنية الفلسطينية⁵⁶.

وكان الرئيس الفلسطيني وحركة "فتح" معنيين بالتوصل إلى اتفاق مع القوى والفصائل الفلسطينية بشأن إجراء الانتخابات من أجل تجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني على أسس قانونية وديمقراطية بعد مرور عشرة أعوام على الانتخابات التشريعية التي جرت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك عمل الرئيس الفلسطيني على إقناع الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حركة "حماس"، للمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية والانخراط في النظام السياسي الفلسطيني.

ففي عام 2005، اتفقت الفصائل الفلسطينية في القاهرة على تبني نظام

مختلط للانتخابات التشريعية يجمع ما بين النظام النسبي والأغلبية مناصفةً. وتضمن القانون الذي صدر فيما بعد وأقره المجلس التشريعي تعديلاتٍ عديدة على النظام الانتخابي شملت، من بين تعديلات أخرى، تحديد مدة ولاية المجلس التشريعي بأربع سنوات، بعد أن كانت مرتبطة بترتيبات المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، وزيادة عدد أعضاء المجلس من (88) إلى (132) عضوًا، يُنتخب نصف الأعضاء على أساس نظام الأغلبية على مستوى الأراضي الفلسطينية والنصف الآخر على أساس النظام النسبي من خلال القوائم الانتخابية، كما حدد القانون الحد الأدنى المطلوب من الأصوات، أو نسبة الحسم المطلوبة وهي (2%)⁵⁷.

في الأثناء، تراجعت حركة "حماس" عن موقفها القائل بأن السلطة الفلسطينية هي أحد إفرازات اتفاق أوسلو، وأن الانتخابات في إطارها تجري تحت سقف الاتفاق، وبالتالي، قررت خوض الانتخابات التشريعية الثانية. تنافس في الانتخابات التي جرت في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بتاريخ 25 كانون الثاني (يناير) 2006، (414) مرشحًا عن (16) دائرةً انتخابية، و(11) قائمة تضم (314) مرشحًا على مستوى الوطن، موزعة كما يلي: قائمة حركة "فتح"، وقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس"، وقائمة أبو علي مصطفى التابعة "للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وقائمة "البديل" وهي قائمة ائتلافية بين "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" وحزب الشعب الفلسطيني، وقائمة "فلسطين"، وقائمة "الطريق الثالث". بلغت نسبة التصويت في الانتخابات (77.6%) في جميع الدوائر الانتخابية، وتمكنت قائمة "التغيير والإصلاح" من حصد (76) مقعدًا بما نسبته (57.6%) من مقاعد المجلس التشريعي، في حين فازت حركة "فتح" بـ(43) مقعد بما نسبته (32.6%) وفاز المستقلون المدعومون من حركة "حماس" بـ(4) مقاعد بما نسبته (3%)، أما قائمة "الشهيد أبو علي مصطفى" ففازت بـ(3) مقاعد

بما نسبته (2.3%) في حين فازت قائمة "البديل"، وقائمة "فلسطين المستقلة" وقائمة "الطريق الثالث" بمقعدين لكلٍ منها، وتشكل كلٌ منها (1.5%) من نسبة مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني⁵⁸.

كانت نتيجة نظام التمثيل النسبي فوز حركة "حماس" بـ(29) مقعدًا، في المقابل حصلت حركة "فتح" على (28) مقعدًا. وحصلت القوائم الأخرى على (9) مقاعد وفق نظام التمثيل النسبي في مقابل لا شيء بحسب النظام الأغلبي. بمعنى آخر أي أنه لو جرى اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل بدلاً من المختلط لكان الفارق في المجلس التشريعي بين الحركتين مقعدين فقط، ولحصدت القوائم الأخرى (18) مقعدًا، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح لحركة "فتح" إمكان تأليف حكومة بالتحالف مع القوائم الأخرى من دون مشاركة "حماس" أو تأليف حكومة وحدة وطنية بالتفاهم بين الحركتين الأكبر وبالتنسيق مع القوائم الأخرى. وكان يمكن لهذه الفرضية أن تؤدي إلى تجنب ظاهرة ازدواجية السلطة التي تطورت لاحقًا إلى صراع بشأن السلطة بين الحركتين الأكبر، الأمر الذي قاد إلى اقتتال داخلي نجم عنه سلطتان في منطقتين جغرافيتين كليهما تحت الاحتلال والحصار⁵⁹.

في أكتوبر 2012، أجرت السلطة الفلسطينية الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، كأول اقتراع فلسطيني منذ الانتخابات التشريعية 2006. قاطعت حركة "حماس" هذه الانتخابات، بدعوى أن إجراء الانتخابات يعزز الانقسام الفلسطيني الداخلي، كما أكدت الحركة على أن إجراء الانتخابات دون مشاركة قطاع غزة ودون وجود توافق وطني لا معنى لها ولا شرعية. وقد جرت المنافسة بين مرشحي حركة "فتح" والمستقلين وأعضاء فصائل يسارية منها، "الجهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين".

وبات واضحًا أن الانتخابات التي كان يُراهن عليها لإخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمتته تحولت لأزمة ومشكلة بحد ذاتها؛ ذلك لأن الانتخابات

أصبحت من القضايا الخلافية التي تعترض التوصل لمصالحة وطنية بحيث تعمقت الخلافات حول ملف الانتخابات ذاته بين طرفي الانقسام. كان ذلك واضحاً في الجدل السياسي والقانوني حول: سريان أو انتهاء ولاية الرئيس "محمود عباس" وولاية المجلس التشريعي الفلسطيني، وشكل النظام الانتخابي مستقبلاً أكان نسبياً أم مختلطاً، وتشكيل لجنة الانتخابات المركزية ومرجعيتها، فضلاً عن الجدل العميق بشأن مواقيت وموعد إجراء الانتخابات، وما إذا كانت ستقتصر على منصب الرئيس والمجلس التشريعي (انتخاب مؤسسات السلطة الفلسطينية)، أم تشمل انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذات الوقت.

2. التعددية السياسية

التعددية السياسية مفهوم يشير إلى وجود تنوع في الأطر الأيديولوجية والممارسات الاجتماعية. وفي هذا الإطار تولي النظرية التعددية اهتماماً مميزاً بالأحزاب والتنظيمات السياسية، وجماعات المصالح وعملية تداول السلطة عبر وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن مسار المجتمع وأهدافه. وغالباً ما يتم التعبير عن هذه الظاهرة من خلال انتشار أكثر من حزب أو قوة سياسية واحدة⁶⁰.

وتظهر أهمية الأحزاب في نواحٍ عدة، فمن الصعب الحديث عن النظام السياسي لأية دولة أو كيان، دون الحديث عن الأحزاب أو التنظيمات السياسية الفاعلة لتلك الدولة أو الكيان. فالأحزاب، في النظم الديمقراطية، هي المخولة وهي صاحبة الشرعية لتولي السلطة بالطرق التي يحددها القانون. والانتخابات العامة، في العادة، تفترض وجود أحزاب أو كتل سياسية متنافسة، وإلا فقدت مضمونها الديمقراطي الفعلي. وفي معظم الديمقراطيات الليبرالية تحتكر الأحزاب السياسية المواقع المنتخبة في الدولة. كما نجد أن المسؤولين عن صياغة السياسات العامة في هذه الدول هم إما انتخبوا من

أحزاب أو تنظيمات سياسية وإما تم تعيينهم من قبل مسؤولين منتخبين. وفي أي نظام ديمقراطي تتخذ الأحزاب مواقف معلنة ومدرسة من القضايا المهمة المطروحة على المجتمع، الأمر الذي يعطي شكلاً منظماً للآراء، ما يقلل من فوضى المواقف والسياسات، ويضع المواطن أمام خيارات محددة⁶¹.

حين تذكر التعددية السياسية كمظهر من مظاهر الديمقراطية، عادة ما ينشرح صدر المنشغلين بمستقبل النظام الفلسطيني، تأسيساً على رؤية مفادها أن المجتمع الفلسطيني طالما انحاز بوضوح إلى هذه الخاصة، وعبر عنها في غمرة حياته السياسية منذ ما قبل عام 1948. وقد نشأت مدرسة تدفع بأن أي نظام فلسطيني لن يحدد مستقبلاً عن هذه القاعدة⁶².

ويمكن تحري أمرين في شأن التعددية السياسية، الأمر الأول: الجوانب المتعلقة باعتراف النظام الفلسطيني بالتعددية، الأمر الثاني: قبول مشاركة القوى السياسية في أطر هذا النظام ومؤسساته، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة ببنية الأحزاب من الداخل، من حيث القوى المكونة للحزب ومستوى تطور التنظيم الحزبي وعلاقة الحزب بالزعامات الأولى فيه، وعملية تصعيد النخبة الحزبية وتجديدها بالانتخاب أو التعيين، وطريقة إدارة الخلافات الداخلية بالتسامح والنقاش أو بالقسر وفرض الرأي وصولاً إلى الانشقاق.

الواقع، أن الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل 1968، اعترف بالتعددية السياسية وأجازها في صلب هياكل المنظمة، الأمر الذي أتاح للفصائل الفلسطينية التي تتبنى أيديولوجيات وآراء فكرية مختلفة الانضمام إلى المنظمة وأطرها المختلفة. تقاسم، وقتها، الفضاء السياسي الفلسطيني اتجاهان؛ الاتجاه الوطني ومثله حركة "فتح"، والاتجاه اليساري ضم بالإضافة إلى الجبهتين "الشعبية والديمقراطية" و"الحزب الشيوعي" لفيماً من الشخصيات الاعتبارية الفلسطينية.

لقد تأكدت معاني التعددية السياسية وموجباتها في البرامج السياسية للتنظيمات الفلسطينية، وهناك في بعض النصوص الرسمية ما يؤكد على وجود مجتمع ديمقراطي تعددي، ففي وثيقة الاستقلال التي أعلنها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، جاء: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتسان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية"⁶³.

لقد كانت تعددية الفصائل هي المظهر الديمقراطي الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد عكست مصالح وتوجهات قطاعات اجتماعية عريضة في أواسط الشعب الفلسطيني، غير أن المضمون الديمقراطي لهذه التعددية كان أقل مما يتوقع في حالة مجتمع خاض نضالاً ثورياً، يفترض أنه بلغ بتأثيره جوانب حياته كلها. ففي الممارسة ظهر أن نظام المنظمة التعددي، يعاني من⁶⁴:

- 1- الشكاوي المستمرة من تفهقر دور المؤسسات في صناعة القرار، ولا سيما المؤسسة التشريعية (المجلس الوطني).
- 2- أيلولة صناعة القرار واقتصارها على زعماء الفصائل السياسية، الذين هيمنوا على النظام السياسي بسبب هيمنتهم على البنى الصارمة لتنظيماتهم.
- 3- غياب الاحتكام إلى ضوابط تنظيمية وعدم الاهتمام بالحوار السلمي وروح التسامح، مما أفسح المجال لإطلال الاقتتال الداخلي داخل بعض التنظيمات.
- 4- انتشار عدوى إدارة الخلاف بالانشقاق من الفصائل إلى المنظمة ذاتها مما نفى إمكانية المعالجة الديمقراطية للعملية السياسية. فقد حدثت

انقسامات في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" في عامي 1968 و1969، ونشأ عنها ظهور منظمات أخرى هي "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة"، و"الجبهة الديمقراطية"، و"المنظمة الفلسطينية العربية". كما انشق عن حركة "فتح" "عصام سرطاوي" ومعه مجموعة صغيرة من مؤيديه، وذلك عام 1969، وكانت مجموعة أخرى قد تركت "فتح" قبل ذلك، وهي "جبهة الكفاح الشعبي". وفي نيسان (أبريل) 1969، أسس النظام البعثي العراقي منظمة فلسطينية تابعة له، هي "جبهة التحرير العربية"، في حين أسست الأحزاب الشيوعية العربية المختلفة في عام 1970، منظمة خاصة بها للمقاومة المسلحة، وهي "منظمة الأنصار"⁶⁵.

وتعتبر الأحزاب السياسية جزءاً رئيساً وهاماً من نظام الحكم الذي جاء به القانون الأساسي الفلسطيني، حيث نصّت المادة الخامسة من القانون الأساسي على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية⁶⁶. وكوسيلة لضمان ترسيخ التعددية الحزبية فإن القانون الأساسي يضمن حق كل مواطن في تشكيل الأحزاب والانضمام إليها وفقاً للقانون في الباب المتعلق بالحقوق والحريات العامة⁶⁷. كما تؤكد المادة الافتتاحية من مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني الصادر عام 1995، على إقامة النظام السياسي في فلسطين الذي ينص عليه القانون الأساسي، إذ يقوم النظام السياسي في فلسطين على مبدأي التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب⁶⁸.

وعلى الرغم من النصوص القانونية الصريحة بشأن الاعتراف بالتعددية السياسية، ومن ثم إتاحة المجال للأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية بتنظيم صفوفها وممارسة شعائرها التنظيمية، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني وخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو اتسم بالانسداد، أي بغياب الآليات التي تسمح بدخول قوى جديدة أو بروز أحزاب وحركات غير تلك الممثلة في

أطر منظمة التحرير الفلسطينية، لتأخذ دوراً في القرار السياسي من داخل، وليس من خارج، النظام السياسي الفلسطيني. وكان مرد ذلك أساساً، غياب الانتخابات التشريعية (تستثنى من ذلك انتخابات المجلس التشريعي الأولى عام 1996، والتي قاطعها عدد من الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى وجود أغلبية من حركة "فتح" في المجلس⁶⁹، والانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، والتي شاركت فيها الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركة "الجهاد الإسلامي"، وحصلت فيها حركة "حماس" على الأغلبية البرلمانية).

ومنذ العام 2005، طُرحت قضية انخراط الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني عن طريق إعادة بناء أطر منظمة التحرير الفلسطينية وضمان مشاركة الفصائل فيها، والمشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية التشريعية والتنفيذية والقضائية، غير أن الانضمام إلى أطر المنظمة لم يتحقق لأسباب ترجع إلى عدم اجتماع تلك القوى على برنامج فلسطيني موحد يؤسس لمستقبل النظام السياسي، فضلاً عن الانقسام الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بعد ذلك التاريخ، فيما تحقق فقط انخراط الفصائل الفلسطينية في مؤسسات السلطة في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006.

أما في الجانب المتعلق ببنية الأحزاب ومستوى تطورها كضمانة لوصولها إلى السلطة ومشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني، يلاحظ أن بعض هذه الأحزاب لم تشهد دوراً مرناً لتصعيد النخبة وتجديدها ووضع آليات تنظيمية واضحة المعالم بشأن التناوب على المواقع القيادية داخل الأطر الحزبية.

ينطبق ذلك على مستويات عدة بدءاً بالممارسة والعلاقات داخل التنظيم أو الحزب السياسي الواحد وفي المؤسسات التابعة للأحزاب والتنظيمات، مروراً بالعلاقات بين الفصائل في ما بينها والعلاقات داخل المجتمع ومنظماته المختلفة بشكل عام، ويلاحظ في هذا السياق أن الممارسة الديمقراطية محكومة بموازن

القوى القائمة بين الفصائل وباعتبارات أخرى⁷⁰. كما أن هذه التنظيمات لم تشهد تقارباً بين القواعد الحزبية الدنيا والوسيطه وبين الزعامات الأولى للحزب، فضلاً عن عدم نشأة أحزاب فلسطينية جديدة تستند إلى برامج عصرية تمس حاجة المجتمع بصفة أساسية، وتدخل إلى النظام السياسي على هذه الخلفية.

وإذا كان المجلس الوطني يقدم إطاراً للتمثيل شبه الديمقراطي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عقد المجلس منذ تأسيسه في عام 1964 (21 دورة)، بمعدل دورة واحدة كل سنتين، فإن الفصائل المنضوية في إطاره لم تعقد سوى عدد قليل من المؤتمرات الحزبية السنوية لتجديد الأطر القيادية ووضع الخطط والبرامج المستقبلية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ديمقراطية هذه التنظيمات، ويقلل من مصداقية شكواها في غياب الممارسة الديمقراطية في المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير⁷¹.

3. الفصل بين السلطات

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي تركز إليها النظم السياسية الديمقراطية في تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث "التنفيذية والتشريعية والقضائية"؛ وذلك بهدف الحيلولة دون تدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة التشريعية، وضمان استقلالية القضاء في ممارسة دوره، وفرض سيادة القانون. إن الفصل المقصود به بين السلطات هو الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام.

إن مسألة الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني مسألة تتعدى علاقة الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التي يمكن اختبارها في أي نظام سياسي بسهولة ويسر، ذلك أننا في الحالة الفلسطينية أمام تجربتين نظاميتين، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية والتي

تتصل أشغالهما نسبياً بالمحيط الاجتماعي السياسي الاقتصادي نفسه، وهناك صلة عضوية بين المادة التي تتكون منها السلطة ومادة المنظمة، كلاهما من عجينة واحدة وإن تغيرت التسميات والتعبيرات الخارجية.

تذهب هذه الرؤية إلى أبعد من ذلك حين تنفي وجود نظامين، على اعتبار أن السلطة الوطنية في الضفة وغزة، ليست سوى فرع من أصل وهو "منظمة التحرير". فهذه الأخيرة هي مرجعية السلطة وهي التعبير الأصل عن النظام السياسي الفلسطيني وصاحبة القول الفصل في أمور الشعب الفلسطيني في كل مكان، وهي النظام المنوط به استكمال مرحلة التحرر الوطني⁷²، إلا أنه، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أثارت تساؤلات عديدة حول العلاقة بين مؤسسات منظمة التحرير وأطرها من ناحية، ومؤسسات السلطة من ناحية أخرى. ومن بين هذه التساؤلات، البحث في مستقبل منظمة التحرير، وهل أن قيام السلطة سيؤدي إلى تجاوز مكانتها، والالتفاف على دورها التاريخي، واحتكار مهام العمل الوطني والعلاقات الخارجية لفائدة السلطة الوليدة، وماذا عن مستوى التنسيق بين المؤسسات التنفيذية والمهام الموكلة إلى المسؤولين في المنظمة والسلطة؟

تجلى الجدل الفلسطيني الرسمي بوضوح بعد استحداث السلطة لبعض المؤسسات التي تتبعها مباشرة. فمثلاً عند استحداث وزارتي "الدولة لشؤون المفاوضات، والشؤون الخارجية"؛ طرحت التساؤلات حول أحقية السلطة الفلسطينية بإنشاء هاتين المؤسستين، في حين أنهما من اختصاص المنظمة بمفردها، فهي التي تقوم على أمر التفاوض مع إسرائيل، وهي صاحبة المسؤولية المباشرة عن السفارات الفلسطينية وملف العلاقات الخارجية.

لقد انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها مؤسسات المنظمة- في ظل تراجع دور القوى المعارضة- إلى بُنية السلطة، وبخاصة تلك المتعلقة بالشخصية التاريخية "الكاريزمية" للرئيس "عرفات"، وأدى دمج بعض

مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة إلى تهميش دور المنظمة وبرنامجهما الذي مثل، لسنوات مديدة، المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده⁷³. كما أدى استخدام الرئيس لصلاحياته المزدوجة باعتباره يمثل في آن واحد مهمات رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إلى تداخل بين الدورين، وقد استخدم هذا التداخل في منع محاسبة المجلس التشريعي لمسؤولين بحجة تبعيتهم لكادر منظمة التحرير وليسوا من كادر السلطة الفلسطينية⁷⁴.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القانون الأساسي الفلسطيني أكد على مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ينص في المادة الثانية منه على أن "الشعب هو مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي"⁷⁵، كما أن المادة الخامسة منه تنص على أن "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني"⁷⁶.

إن الفصل بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفلسطيني، وفقاً لأحكام القانون الأساسي، هو فصل مرن ونسبي وليس فصلاً مطلقاً. فالتشريع، بهرأله المختلفة، تشترك فيه السلطان التشريعية والتنفيذية، والجمع بين الوزارة وعضوية المجلس التشريعي ممكن، والمجلس التشريعي يعتمد بيان الحكومة ويمنح الثقة للحكومة، ومجلس الوزراء مسؤول مسؤولية تضامنية أمام المجلس التشريعي، والمجلس يحق له حجب الثقة عن أي وزير أو عن مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء يضع الموازنة العامة والمجلس التشريعي يصادق عليها. في حين ينص القانون الأساسي على أن السلطة القضائية مستقلة، وأن

القضاة مستقلون؛ لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأن السلطة القضائية تتولى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، والرقابة على أعمال الإدارة العامة وقراراتها، في حين أن السلطة التشريعية تقرر القوانين والموازنات الخاصة بعمل السلطين التنفيذية والقضائية⁷⁷.

الواقع، أن النظام السياسي الفلسطيني لم يشهد فصلاً تاماً بين السلطات الثلاث، بحيث تداخلت الصلاحيات بينها، وهيمنت السلطة التنفيذية على السلطين التشريعية والقضائية، ومثال ذلك إصدار المجلس التشريعي الأول حوالي (350) قراراً أو قانوناً منذ انتخابه، لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ معظمها. وقيام المجلس التشريعي بإصدار قرارات تكون من اختصاصات السلطة التنفيذية، كما أن مشاركة رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضاء المجلس في اجتماعات الحكومة وفي المفاوضات مع إسرائيل، دليل آخر على تداخل الصلاحيات بين السلطين. كما تتدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة القضائية، ولهذا فهي لم تصادق على القانون الخاص المتعلق بالسلطة القضائية، الذي وافق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني. إذ يعزز القانون استقلال القضاء الفلسطيني ومبدأ سيادة القانون⁷⁸.

المبحث الثاني

إشكالية التحول الديمقراطي في ظل الانقسام الفلسطيني

لم يؤثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مكانة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني في الوسطين الدولي والإقليمي فحسب، لكنه أدى أيضًا إلى النكوص والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي تحققت بفعل تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال الأعوام 1996 و2005 و2006. لقد أخذت عملية التحول الديمقراطي في التصاعد منذ عام 1996، ووصلت ذروتها في انتخابات 2006، ثم تهاوت الديمقراطية الفلسطينية مع تشكيل حكومة "حماس" في آذار (مارس) 2006، والتطورات التي أعقبتها، ويمكن القول بأن العام 2007، عمومًا قد شهد انهيار العملية الديمقراطية الفلسطينية، حيث مثلت الأحداث التي شهدتها قطاع غزة، منتصف العام، مؤشرات هذا الانهيار.

أولاً: أزمة النظام السياسي الفلسطيني: الانقسام الداخلي

إن الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية ليس وليد اللحظة الراهنة، بل نتيجةً لتحولات وأحداث محلية وإقليمية ودولية ترافقت وتقاطعت خلال العقدين الأخيرين. كما شهد العقد الراهن أحداثاً ساهمت في توليد حالة الاحتقان، والانقسام الحادين داخل هذه الحركة. لقد شهدت الحركة السياسية الفلسطينية منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين أحداثاً دراماتيكية كان من أبرزها إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد الغزو الإسرائيلي عام 1982، وتشتت قواها ومؤسساتها القيادية، ثم اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر عام 1987، وكذلك إعلان ولادة حركة "حماس" من رحم جماعة

«الإخوان المسلمين» مطلع عام 1988، وبالإضافة إلى ذلك هناك إعلان وثيقة الاستقلال عام 1988، التي تضمنت قبول منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتعرض المنظمة لحصار مالي وسياسي كرد إقليمي -دولي على موقفها من الغزو العراقي للكويت، ثم مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، وتوقيعها اتفاق أوسلو عام 1993، وقبولها إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية عام 1994⁷⁹.

غير أن الأحداث التي شهدتها قطاع غزة بين القطبين الكبيرين: حركة «فتح» وحركة «حماس»، والصدام المسلح⁸⁰ الذي انتهى في حزيران (يونيو) 2007، بسيطرة حركة «حماس» على السلطة بالكامل في قطاع غزة، أدخل القضية الفلسطينية في واحدٍ من أهم المنعطفات التي خاضتها في الفترة الماضية، وقد هدّد وحدة المشروع الوطني كمشروع تحرري، وقضى على ما يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة بين حركتي «فتح وحماس»، وأضعف بشكلٍ غير مسبوق ما يمكن تسميته «الجانب الأخلاقي»، الذي يعد مُبرراً للمجتمع الدولي وكثير من الدول العربية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني⁸¹.

ففي أعقاب تولي حركة «حماس» السلطة وفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني (يناير) عام 2006، اتّهمت حركة «فتح» بعدم تعاطيها مع نتائج الانتخابات، وعدم تمكين حركة «حماس» من ممارسة السلطة، في حين ردت حركة «فتح» على هذه الاتهامات بأنها هي صاحبة فكرة مشاركة «حماس» في الانتخابات التشريعية وأنها لم تستجب للضغوط الدولية التي نادّت بضرورة استبعاد «حماس» وعدم تمكينها من السلطة أو مشاركتها في انتخاباتها المحلية والعامّة، وعدم استجابتها كذلك لرغبات بعض عناصرها بتأجيل الانتخابات مرة أخرى بعد التأجيل الذي حصل في تموز (يوليو) 2005، وأنها - أي حركة «فتح»- ضمنت وصول «حماس» وتمكينها من الحكم عبر

تنظيمها عملية انتخابية نزيهة برقابة محلية ودولية.

استطاعت المملكة العربية السعودية- في ظل الجدل الدائر في الساحة الفلسطينية وأجواء الخلاف في الرأي والرؤى بين حركتي «فتح» و«حماس»، وتباين البرامج السياسية بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء- استضافة قادة الفريقين في لقاءٍ جمعهما في مكة، وأبرمت بينهما اتفاقاً للمصالحة استند إلى وثيقة الوفاق الوطني التي صاغها ممثلو القوى الوطنية والإسلامية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً في ظل حالة الانفلات الأمني التي شهدها قطاع غزة، واتساع الفجوات السياسية بين الطرفين، والتناحر على الصلاحيات الإدارية والاختلاف بشأن تفسير القوانين والتشريعات الصادرة عن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

سيطرت حركة «حماس» منتصف العام 2007، على قطاع غزة، وبسطة نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية، وتمكنت من إقصاء حركة «فتح» ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية أحزاباً وقوى سياسية ومؤسسات مجتمعية. وفي المقابل انفردت حركة «فتح» وقيادة المنظمة بالصفة الغربية، وأقال الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» رئيس الوزراء «إسماعيل هنية»، وكلف عوضاً عنه «سلام فياض» رئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، ووضع الرئيس الفلسطيني شروطاً لعودة الحوار مع «حماس»، والتي من أبرزها التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة وإنهاء نفوذها العسكري.

وقد تولدت بفعل الانقسام السياسي والجغرافي حالة استقطابٍ حادٍ في النظام السياسي الفلسطيني بين حركتي «فتح» و«حماس»، أدت هذه الحالة إلى انشقاق المجال السياسي إلى حكومتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة: حركة «حماس»، بينما تسيطر الأخرى على مناطق الضفة الغربية: حركة «فتح». ففي الوقت الذي كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس «محمود عباس» وحركة «فتح»،

أوجدت حركة «حماس» تشكيلاتٍ عسكرية ومؤسساتٍ مدنية تابعة بالكامل لها في قطاع غزة. وفي الوقت الذي كانت تدور في فلك حركة «فتح» الفصائل المنضوية رسميًا في تركيبة منظمة التحرير والحكومة الفلسطينية، كانت حركة «حماس» تشكل قطبًا لفصائل أخرى. وقد ساهم في تعميق الانقسام غياب طرف ثالث كان يمكن أن تشكله قوى اليسار لو أنها لم تفقد كثيرًا من وزنها، ولو لم تصر على تشرذمها، كما ساهم في ذلك الحالة الهامشية التي تعيشها التنظيمات الفلسطينية التي فشلت قياداتها في تكوين قاعدة اجتماعية تذكر في الأراضي الفلسطينية، دون أن يفيد انحياز معظمها إلى أحد القطبين المتصارعين⁸².

أدت خطوة «حماس» العسكرية ضد «فتح» والسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة إلى تراجع شعبيتها، وذلك لمعارضة الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني لتلك الخطوة، ورفضها للاقتتال الداخلي ولتهديد الوحدة الوطنية، الأمر الذي أكدته العديد من مراكز استطلاع الرأي، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد الشرق الأدنى للاستشارات، ونشرت نتائجه في منتصف شهر تموز (يوليو) 2007، أن ما نسبتهم (66%) من أنصار «حماس» قالوا أنهم سيصوتون لفتح إذا اعتمدت الحركة إصلاحات في صفوفها، كما أظهر استطلاع لآراء سكان قطاع غزة، أن دعم «حماس» انخفض إلى (23%) فقط، بعد أن كان (29%) في الاستطلاع الذي أُجري في شهر حزيران (يونيو) من العام نفسه، بينما ارتفعت شعبية «فتح» من (31%-43%). وهذا الأمر يعني احتجاج واضح من أنصار «حماس» على خطوتها وسياستها في قطاع غزة.

وبعد مرور ست سنوات على سيطرة «حماس» وانفرادها بحكم قطاع غزة، أظهر استطلاع آخر للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ونشرت نتائجه أواخر شهر آذار (مارس) 2013، أنه في حال جرت انتخابات برلمانية بموافقة جميع القوى السياسية الفلسطينية، فإن (71%)

سيشاركون فيها، حيث تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحماس على (29%) من أصوات المشاركين، و«فتح» على (41%)، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على (11%)، وتقول نسبة من (20%) أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. وتبلغ نسبة التصويت لحماس في هذا الاستطلاع في قطاع غزة (33%) وفي الضفة الغربية (27%). وتبلغ نسبة التصويت لحركة «فتح» في هذا الاستطلاع في قطاع غزة (42%) وفي الضفة الغربية (40%).

تداعى طرفا النزاع في الساحة الفلسطينية- على إثر هذه الأحداث- والتقى مراتٍ عديدة؛ بغية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني. فمرت مسيرة المصالحة الفلسطينية بمحطاتٍ كثيرة بدأت باتفاق مكة الذي جرى التوقيع عليه في شهر شباط (فبراير) 2007، واتفاق صنعاء في شهر آذار (مارس) 2008، واتفاق دكار، عاصمة السنغال، في شهر حزيران (يونيو) من العام نفسه، والورقة المصرية التي تم إعدادها في القاهرة وجرى طرحها في شهر أيلول (سبتمبر) 2009.

عند إطلال الثورات العربية⁸³ أواخر عام 2010، كانت جهود المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها من دون نتائج حيوية، وذلك على الرغم من أن هذه الجهود لم تتوقف على مدار العام. كان أقصى ما توصلت إليه هذه الجهود هو القبول المصري بإلحاق ورقة تفاهات تتفق عليها الفصائل بالورقة المصرية الأصلية، فمثلاً تم تجاوز الموعد المحدد في الورقة المصرية للانتخابات 28 حزيران (يونيو) 2010، مما اقتضى تحديد موعد آخر، وظهرت طروحات تؤكد ضرورة إلحاق ملاحظات بهذه الورقة، على أن تكون جزءاً لا يتجزأ منها⁸⁴. وبالفعل، تم التوافق على ذلك وجرى التوقيع في 4 أيار (مايو) 2011، على ورقة المصالحة من جانب كافة الفصائل الفلسطينية في مقر المخابرات المصرية التي رعت هذه العملية منذ بدايتها.

وتوالت الجهود العربية لطى صفحة الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية، حيث جرى التوقيع على اتفاق الدوحة بتاريخ 4 شباط (فبراير) 2012، من قبل الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» «خالد مشعل»، وقد أعقب هذا الاتفاق جدل واسع في مؤسسات حركة «حماس» حول أحقية رئيس المكتب السياسي في التوقيع، منفردًا، على الاتفاق مع حركة «فتح»، كما جرى التوقيع، أيضًا، على اتفاق القاهرة بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 2013، الذي رعته مؤسسة الرئاسة المصرية. إلا أن تلك الجهود لم تفلح في توحيد النظام السياسي، وتحقيق الوحدة الجغرافية والإدارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

بدأت المصالحة الفلسطينية للحظة أقرب ما تكون إلى أرض الواقع، لا سيما في ضوء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة ما بين 14 وحتى 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، والذي أوقف بموجب اتفاق التهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل برعايةٍ مصريةٍ ودولية، والانتصار الدبلوماسي الذي أحرزته القيادة الفلسطينية بحصول فلسطين على صفة دولة غير عضو «مراقب» في الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

نشط طرفا الأزمة في الضفة الغربية وقطاع غزة- وتمشيًا مع أجواء التفاوض التي سادت الأراضي الفلسطينية- باتجاه تشكيل لجان المصالحة المجتمعية، وامتنع الطرفان، لبعض الوقت، عن الإتيان بمفردات تعكر صفو أجواء المصالحة أو تعيق مساعي تحقيق الوحدة الوطنية، كما سمحت الحكومة المقالة في قطاع غزة للجنة الانتخابات المركزية البدء في أعمال تحديث سجلات الناخبين، تمهيدًا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

واعتبرت الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها حركة «فتح»، زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل وخطابه في أثناء المهرجان

الحاشد احتفالاً بذكرى انطلاقة حركته، في 8 كانون الأول (ديسمبر) 2012، تطوراً إيجابياً يساهم في تعزيز أجواء المصالحة. وقال "عزام الأحمد"، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ومسؤول ملف المصالحة فيها، بشأن خطاب "مشعل" في الجامعة الإسلامية في غزة، في تصريح نقلته عنه وكالة الصحافة الفرنسية: "نرحب بقوة بخطاب السيد خالد مشعل.. كان إيجابياً جداً من أجل طي ملف الانقسام الفلسطيني". وأضاف: "إن فتح تتوافق مع القضايا التي طرحها مشعل، وهي رئيس واحد للشعب الفلسطيني وسلطة واحدة وقانون واحد". وأشار "الأحمد" إلى أن تلك القضايا محور اتفاق المصالحة الذي وقعت عليه الحركتان وبقية الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام الفلسطيني⁸⁵.

شكلت موافقة السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" في الضفة الغربية من جهة والحكومة المقالة وحركة "حماس" في قطاع غزة من جهة أخرى، على تنظيم مهرجانين جماهيريين حاشدين؛ احتفالاً بذكرى تأسيس حركة "حماس" وحركة "فتح" في الضفة وغزة (أواخر العام 2012 ومطلع العام 2013)، تطوراً مهماً ساهم في تعزيز جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية وتجاوز القطيعة السياسية لبعض الوقت.

وعلى الرغم من إجراءات بناء الثقة فإن موعد الرابع عشر من آب (أغسطس) 2013، مرّ من دون تأليف حكومة التوافق الوطني وتحديد موعد إجراء الانتخابات بموجب الاتفاق⁸⁶ الذي تم التوصل إليه بين حركتي "فتح" و"حماس" بتاريخ 14 أيار (مايو) 2013، وبدلاً من ذلك، قام الرئيس "محمود عباس" بإعادة تكليف "رامي الحمد لله" رئاسة الحكومة الفلسطينية مع استمرار رئاسة حركة "حماس" للحكومة المقالة في غزة.

ومع استعصاء تحقيق المصالحة الفلسطينية، فُتح المجال أمام بازار بالونات الاختبار، وجّس النبض وممارسة الضغط من قبل حركتي "فتح" و"حماس"،

إذ هدد بعض القياديين في "فتح" بالذهاب إلى خيار إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية من دون اتفاق مع "حماس"، أي "بمشاركة من يريد، ومن يستطيع" من الفلسطينيين في الضفة والقطاع، استنادًا إلى نظام الدائرة الواحدة⁸⁷.

من جانبه، طرح "إسماعيل هنية"، رئيس حكومة "حماس" في قطاع غزة، مبادرة غير واضحة المعالم، من خلال دعوته إلى توسيع رقعة المشاركة في إدارة قطاع غزة إلى حين تحقيق المصالحة وتشكيل "حكومة وحدة"، وإلى إطلاق ما سمّاه "قطار الانتخابات البلدية والطلابية"، بالتزامن، في أداء متكامل بين غزة والضفة، وقال: "نفتح أذرعنا لتوسيع المشاركة في الإدارة وتحمل المسؤوليات، ليس على قاعدة التحسب من أي أمرٍ قادم، بل بنظرة الأمل للمستقبل"⁸⁸. وعلى الرغم من غموض دعوة "هنية" ذهبت "حماس" إلى أبعد من ذلك عبر الدعوة إلى تشكيل هيئة وطنية تتولى إدارة قطاع غزة. قوبلت دعوة "هنية" برفض عام من قبل حركة "فتح" ومعظم الفصائل الفلسطينية التي اعتبرتها محاولة "تكتيكية" وغير جادة للهروب من المأزق الذي تعانیه "حماس" منذ سقوط حكم "الإخوان المسلمين" في مصر، عقب ثورة 30 حزيران (يونيو) 2013، والإجراءات المصرية المشددة على معبر رفح وضد الأنفاق على الحدود مع قطاع غزة⁸⁹، وتأزم العلاقة بين حركة "حماس" وحكومتها في غزة من جهة، والمؤسسة الرسمية في مصر من جهةٍ أخرى، واتهام الحركة بضلوعها في أحداث العنف التي شهدتها البلاد المصرية في أعقاب الثورة الشعبية المصرية.

وبالرغم من التقارب بين حركتي "فتح وحماس"، والذي أفضى إلى توقيعهما اتفاقًا جديدًا للمصالحة عُرف بـ "اتفاق الشاطئ" في 23 نيسان (أبريل) 2014، من بين بنوده تشكيل حكومة توافق وطني (جرى التوافق بين الحركتين على تشكيل الحكومة وأدى وزراؤها اليمين الدستورية بتاريخ 2 حزيران (يونيو) 2014)، وإجراء الانتخابات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية بالتزامن مع

انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير في مدة لا تزيد عن ستة أشهر، إلا أنه من المبكر الحديث عن تأثير هذا الاتفاق على مسار التحول الديمقراطي وبخاصة أن أسباب هذا الاتفاق ليست متعلقة بتعثر المسار الديمقراطي بما يدفع إلى ترميم العلاقة بين المجتمع والسلطة (الدولة)، بقدر ما أن أحد طرفي الانقسام الفلسطيني، والمقصود هنا حركة "حماس"، وجد نفسه أمام لحظة حرجة تستدعي إعطاء دفعة قوية للمصالحة الفلسطينية. ويبقى الأخطر من ذلك، أن ثمة خشيةً من أن يكون السبب وراء المصالحة في نهاية المطاف ترتيب علاقات السلطة في المجتمع الفلسطيني، وليس إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني كشرط لتفعيل المسار الديمقراطي من أجل تنظيم العلاقات الوطنية النضالية.

وعليه ثمة حاجة إلى تشييد مؤسسات وطنية جامعة حتى يتم ترسيخ المسار الديمقراطي والمحافظة على المنجز منه، في إطار استراتيجية وطنية متكاملة بحيث تكون الممارسة الديمقراطية الغرض منها هو تأمين هذه الاستراتيجية من خلال حماية الشعب الفلسطيني من التجزئة الكيانية وذلك عبر إعادة بناء مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس تمثيلية بما يجسد وحدة نضاله وما يمكنه فعلياً من ممارسة حقه في تقرير المصير. ويستدعي ذلك ترسيخ مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني على أساس ديمقراطي سليم.

ثانياً: أثر الانقسام الفلسطيني على عملية التحول الديمقراطي

أدى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حدوث شرخ واضح في بنية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية تجلّى ذلك في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية، وقد تعمق النزاع حول السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس" في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية،

وذلك استمراراً لما بدأت الكتلة خلال العام 2007، وبالمقابل استمر الرئيس الفلسطيني والحكومة في رام الله في إصدار المراسيم بقوة القانون، لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية، وبالتالي أضحت لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة المقالة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية. وكان لانقسام النظام السياسي الفلسطيني، إلى نظامين، تداعياته السلبية على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية.

1- غياب العملية التشريعية والرقابة البرلمانية

كان المجلس التشريعي أول السلطات التي تضررت بفعل انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وقد تصاعدت أزمة المجلس التشريعي في أعقاب سيطرة "حماس" على قطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ شهد المجلس عدة محاولات لعقد جلساته، غير أنها لم تكتمل بسبب امتناع أحد طرفي الانقسام عن حضور جلسات المجلس سواء المنعقدة في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وقد تصاعدت الأزمة مع تعطيل الجلسات في إطار الخلاف على الدورة التشريعية وتمديدتها، حيث قاطعت معظم الكتل البرلمانية جلسات المجلس بدعوى انتهاء المدة القانونية للدورة العادية الأولى، وحينما أصدر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" مرسومًا رئاسيًا يدعو فيه المجلس للانعقاد بدورته السنوية الثانية بتاريخ 11 تموز (يوليو) 2007، رفضت رئاسة المجلس الدعوة وقاطعت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس" الجلسة.

وظلت أجواء الانقسام تلقي بظلالها على عمل السلطة التشريعية وأدائها، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في سن القوانين والتشريعات. ففي قطاع غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح عقد جلسات المجلس التشريعي

منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، مدعية صحة انعقاد المجلس⁹⁰، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عليها، مستندةً في ذلك إلى المادة (41) من القانون الأساسي⁹¹، وبعد تاريخ 5 كانون الثاني (يناير) 2009، لم تعد تصدر التشريعات والقوانين في غزة، بالاستناد إلى مرور ثلاثين يومًا على إحالتها للرئيس، وإنما بإصدارها من قبل مجلس وزراء الحكومة المقالة في غزة، بمسوغ انتهاء مدة ولاية رئيس السلطة الفلسطينية، بحيث بلغت التشريعات التي صدرت في غزة حتى نهاية العام 2012 (35) تشريعًا، أُقرت، جميعها، دون مشاركة الأحزاب والكتل البرلمانية الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني⁹².

وفي الضفة الغربية، واصل الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" إصدار قرارات بقوة القانون، لعدم انعقاد المجلس التشريعي وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون، استنادًا إلى المادة (43) من القانون الأساسي التي بموجبها تجيز للرئيس إصدار مثل تلك القرارات في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي⁹³، وقد أصدر الرئيس الفلسطيني حتى نهاية العام 2012 (68) قرارًا بقانون ينحصر تطبيقها في الضفة الغربية⁹⁴. تستند كتلة التغيير والإصلاح إلى ممارسة دور رقابي على الحكومة في غزة باسم المجلس التشريعي مستخدمةً في ذلك آليات الرقابة التي أقرها القانون الأساسي الفلسطيني، وفصلها النظام الداخلي للمجلس التشريعي، مثل: توجيه الأسئلة والاستجابات للوزراء، وتلقي الشكاوي والعرائض من المواطنين، وإقرار الميزانية العامة. فخلال سنوات الانقسام، وجه نواب كتلة التغيير والإصلاح (12) سؤالاً فقط لبعض الوزراء في الحكومة المقالة، ولم يتم استجواب أي وزير، كما تلقت اللجان التي شكلتها الكتلة آلاف الشكاوي⁹⁵.

وفي الضفة الغربية، اتفقت الكتل البرلمانية للمجلس التشريعي، باستثناء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس"، على تشكيل ثلاث هيئات

لتفعيل دور أعضاء المجلس التشريعي ومهامهم، بعد أن تعطل عمل المجلس، تمخض عن هذه الهيئات أربع لجان لتقصي الحقائق، وهذه الهيئات هي⁹⁶:
- هيئة ممثلي الكتل البرلمانية: وهي عبارة عن إطار قيادي وتنسيقي يضم كتلة "فتح"، وكتلة "الطريق الثالث"، وكتلة "الشهيد أبو علي مصطفى"، وكتلة "البديل"، وكتلة "فلسطين المسلمة".

- الاجتماع الدوري العام: يقوم بمناقشة القضايا وإحالتها إلى هيئة الكتل البرلمانية، وإقرار ومتابعة عمل مجموعات العمل البرلمانية.

- مجموعات العمل البرلمانية: وقد تشكلت ست مجموعات عمل تتناول بعض قضايا التشريعات المتعلقة بها (القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس)، كما أنها تستقبل شكاوي المواطنين، وهذه المجموعات هي: مجموعة العمل الخاصة بالشأن الاقتصادي والمالي، ومجموعة متابعة الخدمات العامة، ومجموعة متابعة القضايا الاجتماعية، ومجموعة متابعة الشؤون الداخلية والحكم المحلي، ومجموعة قضايا الرأي العام والحريات والمجتمع المدني، ومجموعة القدس ومقاومة الاستيطان والجدار.

كما ألقى انقسام النظام السياسي الفلسطيني بظلاله على عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. ولم تبد حركة "حماس" أية بادرة أو استعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفقاً للجدول الزمنية المحددة قانوناً، أو حتى الاتفاق على مواعيد جديدة لإجرائها.

وكان الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" أصدر بتاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2009، مرسوماً رئاسياً⁹⁷ يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية يوم 24 كانون الثاني (يناير) 2010. وقد أثار المرسوم الرئاسي جدلاً واسعاً بين طرفي الأزمة، ففي الوقت الذي اعتبرت مؤسسة الرئاسة أن المرسوم استحقاق دستوري يجب العمل به إلى جانب جهود المصالحة الفلسطينية ولا

يتعارض معها، اعتبرت حركة "حماس" والحكومة المقالة في غزة أن المرسوم غير دستوري وأن الرئيس منتهي الولاية منذ تاريخ 9 كانون الثاني (يناير) 2009، ولا يملك صلاحية إصدار المرسوم قبل التوصل إلى توافق وطني، بما في ذلك التوافق على منصب الرئاسة وحل إشكالية انتهاء ولايته⁹⁸.

وبناءً على المرسوم الرئاسي؛ سعت لجنة الانتخابات المركزية لبدء أعمالها والشروع في عملية تسجيل الناخبين من سكان قطاع غزة، بعدما انتهت من عملها في الضفة الغربية، غير أنها تعرضت للمنع من قبل الحكومة المقالة، بدعوى أن جهود المصالحة الفلسطينية لم تثمر بعد، وأن إجراءات السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله تعيق فرص التوصل إلى تفاهات بشأن إجراء الانتخابات التشريعية. وبذلك تعطلت فرص إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكان ذلك أحد أهم معوقات العملية الديمقراطية⁹⁹.

ويتضح مما سبق أن حركتي "فتح" و"حماس" تعاملتا مع مسألة إجراء الانتخابات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية من منظور فصائي مكسبي، فمن ناحية تصر حركة "فتح" على إجراء الانتخابات في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتبحث في إمكانية إجرائها بشكل متزامن في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية "المجلس الوطني الفلسطيني". تستند الحركة إلى تقديرات تشير إلى إمكانية حصولها على تأييد شعبي كبير في الانتخابات، خصوصاً في قطاع غزة، بعد مرور سبع سنوات على حكم حركة "حماس" للقطاع. ومن ناحية أخرى ما تزال حركة "حماس" تعطل الاتفاق على مواعيد وآليات إجراء الانتخابات العامة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وذلك خشيةً من استبعادها من مؤسسات السلطة، أو عدم حصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي النسبة التي حصدها الحركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة في العام 2006، أو لعدم ضمان انخراطها في أطر منظمة التحرير وحصولها على نسبٍ معتبرة من أصوات الناخبين الفلسطينيين

في مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها، تمكنها من المشاركة في صنع القرار السياسي في مؤسساتها.

2- تدهور أوضاع السلطة القضائية

منذ انقسام النظام السياسي الفلسطيني، شهدت السلطة القضائية الفلسطينية سلسلة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله، وتم الزج بالسلطة القضائية في أتون الصراع السياسي، وقد أسدل العام 2007، ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشكل كامل، إثر استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرته المباشرة، ورفض القضاة لتلك الإجراءات وإعلانهم عن تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية، وهو ما يعني تعطيل الكامل للقضاء المدني. وكان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون. وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.

كل هذه الإجراءات أثرت بشكل ملحوظ على عمل السلطة القضائية، وأصابتها بشلل كبير بحيث لم يعد القضاء ينظر سوى في القضايا المدنية، أما القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، ممثلة بالنائب العام، فتعطلت بالكامل. وشمل ذلك كافة القضايا الجزائية، إضافة إلى القضايا المنظورة أمام محكمة العدل العليا وتكون السلطة طرفاً فيها. وفي تطورٍ لاحق، قرر مجلس القضاء الأعلى وقف تنفيذ الأحكام القضائية منطلقاً من عدم التعامل مع الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة، كما تم التوقف عن جباية الرسوم القضائية، التزاماً بقرار الحكومة الفلسطينية إعفاء المواطنين من الرسوم في محافظات القطاع؛ للتخفيف عنهم ولضمان عدم جباية تلك الرسوم من قبل الحكومة المقالة في غزة.

وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها ردًا على سيطرة “حماس” على قطاع غزة، أصدر الرئيس الفلسطيني “محمود عباس” مرسومًا رئاسيًا بتاريخ 6 تموز (يوليو) 2007، بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم الرئاسي على توسيع اختصاص القضاء العسكري، ليشمل “الجرائم المخلة بالسلامة العامة”، بما في ذلك: 1- الجرائم الواقعة على مسؤولي وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وممتلكاتها؛ 2- الجرائم الواقعة على السلامة العامة والأمن العام الداخلي؛ 3- الجرائم الواقعة على أجهزة الأمن الفلسطينية ومنتسبيها، ونصت المادة الثالثة من المرسوم على تعليق الفقرة الثانية من المادة (101) في القانون الأساسي والتي تنص على أن إنشاء المحاكم العسكرية بقوانين خاصة وأنه “ليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري”، وجاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية في المرسوم على أن “تتولى النيابة العسكرية اختصاصات النيابة العامة”. ولتسويغ ذلك نصت المادة الثالثة من المرسوم على تعليق العمل بالفقرة الثانية من المادة (107) في القانون الأساسي التي تنص على أن “يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته”¹⁰⁰.

وبتاريخ 14 آب (أغسطس) 2007، قرر وزير العدل في الحكومة المقالة بغزة، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وقد جاء في القرار أن إجراءات تعيين النائب العام لم تكتمل حسب الأصول القانونية، بسبب عدم مصادقة المجلس التشريعي على تعيينه قبل أداء اليمين القانونية. وقد شكل هذا القرار مسألهام السلطة القضائية في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وعرقلة لنظام العدالة فيها¹⁰¹.

وإمعانًا في الإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها الحكومة المقالة في

قطاع غزة ضد النائب العام ووقفه عن العمل، وفي اعتداءٍ على النائب العام وصفته، وحصانته، وحصانة معاونيه، أقدمت القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة في غزة، بتاريخ 16 آب (أغسطس) 2007، على اقتحام مقر النيابة العامة والاعتداء على النائب العام ورؤساء النيابة ووكلائهم وتم حجزهم، وجرى تعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة.

كما أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قرارًا يقضي بتشكيل ما أسماه مجلس العدل الأعلى، وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ 11 أيلول (سبتمبر) 2007، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تنسيب وزير العدل لسته من أعضاء المجلس. ووفقاً للمادة الثانية من القرار، يختص مجلس العدل الأعلى بـ1- تحديد قائمة المراكز القضائية الشاغرة وتحويلها لوزارة العدل للإعلان عنها؛ 2- تنسيب القضاة وترقياتهم لمجلس الوزراء بعد توصية لجنة التعيينات؛ 3- التقرير في إنهاء خدمة القاضي أو تكليفه بمهمة غير قضائية؛ 4- الموافقة على طلبات إجازات القضاة وإبلاغ وزارة العدل بذلك 5- تلقي تظلمات القضاة والبت فيها. علماً بأن جميع تلك الاختصاصات هي من صميم اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي ينظمه قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، الساري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية¹⁰². وقد باشر مجلس العدل الأعلى تعيين القضاة بطريقة غير قانونية، خلافاً لقانون السلطة القضائية الذي يقضي بتنسيبهم من مجلس القضاء الأعلى وإصدار مرسوم رئاسي بتعيينهم.

الإجراء الذي يعد الأكثر خطورة كان بتاريخ 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس المحكمة العليا، من قبل رئيس وأعضاء مجلس العدل الأعلى المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أخضع

المجتمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلس المعين، وهو ما أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى¹⁰³.

واستمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور طوال العامين (2008 و2009)، لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو قطاع غزة فقط، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط. وشهد العام 2009، إقدام الحكومة بغزة على إقالة القائم بأعمال النائب العام في غزة، وتعيين نائب عام جديد. يعتبر هذا التعيين مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (1/107) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، على أن النائب العام يُعين بقرار من الرئيس بناءً على تنسيبٍ من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي. وفي المقابل، استمرت السلطة التنفيذية في الضفة الغربية في فرض سطوتها على السلطة القضائية، مما شكل مساً بهيبة واستقلال القضاء¹⁰⁴.

كما لم يطرأ خلال الأعوام الثلاثة (2010-2013) أي تحسن على أوضاع السلطة القضائية، واستمر عمل النائب العام الذي عينته الحكومة المقالة في غزة وصادقت كتلة التغيير والإصلاح، والتي تعقد جلساتها باسم المجلس التشريعي في غزة على قرار تعيينه دون مصادقة الرئيس الفلسطيني في مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني، فضلاً عن تعيين رئيس لمجلس القضاء الأعلى وعدد من القضاة¹⁰⁵.

وفي الضفة الغربية، استمر الرئيس الفلسطيني في استخدام وسائل التشريع وإصدار القرارات بقوانين، واستمرت الحكومة الفلسطينية في تجاهل تنفيذ أحكام محكمة العدل العليا. وقد شهد العام 2012، صدور قانونين يتعلقان بعمل السلطة القضائية، هما: قرار بقانون رقم (3) لسنة 2012، بشأن القضاء

الشرعي، وقرار بقانون بشأن تعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية رقم (3) لسنة 2006¹⁰⁶.

3- تقييد الحريات العامة

شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً في انتهاكات الحق في الحريات العامة «حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي»، وكانت معظم تلك الانتهاكات ترجمةً لحالة انقسام النظام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة ارتفعت وتيرة الانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة الأمن بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام قياساً بالسنوات التي سبقت حالة الانقسام. وقد شملت تلك الانتهاكات إطلاق النار باتجاه صحفيين وتهديد السلامة الشخصية، واحتجاز واعتقال صحفيين وكُتاب رأي، ومنع توزيع الصحف الصادرة في الضفة الغربية، ومنع تغطية الأحداث أو تنفيذ برامج ومصادرة أجهزة ومعدات تتبع المؤسسات الصحفية والإعلامية العاملة في القطاع، فضلاً عن قيام الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة بمنع مراسلي تلفزيون وإذاعة فلسطين من العمل، ومصادرتها لعدة روايات أدبية بحجة أنها تتضمن عبارات مخلة بالآداب العامة.

وقد تركزت حوادث تقييد الحريات العامة ضد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء وأنصار حركة «فتح» ومؤسساتهم التنظيمية والإعلامية في قطاع غزة. فبتاريخ 27 تموز (يوليو) 2008، قامت الأجهزة الأمنية بإغلاق المكتب الإعلامي التابع لحركة «فتح» ومصادرة محتوياته، كما قامت باستدعاء مدير المكتب وأخضعته للتحقيق، وأجبرته على التوقيع على تعهد بعدم ممارسة أي نشاط إعلامي لفتح داخل قطاع غزة، وما تزال تغلق (22) مؤسسة صحافية تابعة لفتح في قطاع غزة. كما استهدفت الأجهزة الأمنية بغزة العديد من المؤسسات الإعلامية الخاصة، من ضمنها إغلاق كل من مكتب فضائية العربية وفضائية مكس التابعة لوكالة معاً الإعلامية¹⁰⁷. وسجلت المنظمات

الحقوقية العاملة في قطاع غزة استيلاء الحكومة المقالة على العديد من الأندية والاتحادات والنقابات والمراكز الثقافية، أو إغلاقها، أو التضييق عليها. كذلك فعلت مع عدد من المنظمات الأهلية المستقلة¹⁰⁸.

وطالت الانتهاكات التي مارستها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والصحفية ومواطنين آخرين على خلفية الرأي والمعتقد، خاصة أولئك المنتمين أو المقربين من حركة «حماس». وقد شهدت الضفة الغربية حالة أشبه بالخطر على نشاطات وفعاليات مؤسسات الحركة أو القريبة منها، كما نفذت الأجهزة الأمنية عمليات اعتقال طالت العديد من نشطاء الحركة أو القريبين منها، بينهم صحفيون وكُتاب رأي. وقد شملت تلك الانتهاكات إطلاق نار باتجاه صحفيين وتهديد السلامة الشخصية لهم، واعتقال صحفيين وكُتاب رأي، إغلاق مؤسسات ومكاتب صحفية، منع طباعة وتوزيع الصحف الصادرة في قطاع غزة، ومنع التغطية الإعلامية للعديد من الأحداث ومصادرة أجهزة ومعدات تتبع المؤسسات الصحفية والإعلامية العاملة في الضفة الغربية.

كما تدهورت حالة الحق في التجمع السلمي، طيلة السنوات السبع الماضية، وتصاعدت وتيرة الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خطير، منتهكةً بذلك حق المواطنين في ممارسة هذا الحق الذي تكفله التشريعات الفلسطينية. واتخذت الجهات التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة مجموعة من القرارات التي عملت على تقييد ممارسة الحق في التجمع السلمي، وقد بررت تلك الجهات اتخاذ تلك القرارات؛ لتحقيق المصلحة العامة والحفاظ على الأمن العام. ففي قطاع غزة قررت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية بتاريخ 13 آب (أغسطس) 2007، منع الخروج بأي مسيرة دون الحصول على إذنٍ رسمي من القوة التنفيذية¹⁰⁹، قابله تصريح مماثل أصدرته قيادة الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وجراء ذلك، منعت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة التجمعات والمسيرات السلمية، خصوصاً المسيرات والفعاليات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح»، أبرزها: منع الاحتفال بذكرى انطلاق حركة «فتح»¹¹⁰، ومنع إحياء ذكرى استشهاد «ياسر عرفات»، ومنع الاعتصام النسوي المطالب بانجاز المصالحة الفلسطينية، ومنع المسيرات المؤيدة لمسعى السلطة الفلسطينية في الحصول على اعتراف مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية، ومنع إقامة مهرجانات في ذكرى النكبة¹¹¹، ومنع النساء الفلسطينيات والأجانب من المشاركة في «الماراتون» السنوي الذي تنظمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، الأمر الذي دفع الوكالة لإلغاء «الماراتون» احتجاجاً على ذلك في آذار (مارس) 2013، ومنع مسيرات مناهضة لخطة «برافر» لتهجير عرب النقب في آب (أغسطس) 2013¹¹²، كما نفذت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات، لمرات عديدة، بحق تجمعات لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة¹¹³، كانت قد نُظمت في قاعات مغلقة أو شارك فيها أقل من (50) شخصاً. وقد استخدمت الأجهزة الأمنية القوة المفرطة بحق المشاركين في تلك النشاطات، ولم يسلم الصحفيون ومراسلو وكالات الأنباء من الاعتداء خلال تغطيتهم لتلك الأحداث.

4- تقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني

شكل انقسام النظام السياسي الفلسطيني انتكاسة لحالة حقوق الإنسان، وخاصةً للحق في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني¹¹⁴. فقد عمل طرفا الانقسام على تضييق الخناق على عمل مؤسسات المجتمع المدني، لأهدافٍ سياسية وأيديولوجية أوجدتها حالة الانقسام، وذلك من خلال إصدار لوائح وإجراء تعديلات على بعض القوانين، في محاولةٍ منها لإضفاء شرعية على أعمالهما، أو اقتراف جهات رسمية محسوبة على طرفي الانقسام اعتداءات طالت العشرات من مؤسسات المجتمع المدني.

ففي قطاع غزة، ومنذ الأيام الأولى لأحداث الاقتتال الفلسطيني الداخلي

وسيطرة حركة «حماس» على المؤسسات الرسمية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني، فقد اقتصرت جهات رسمية محسوبة على الحركة اعتداءات طالت العشرات من مؤسسات المجتمع المدني المحسوبة على حركة «فتح» (جمعيات واتحادات، وأندية رياضية، ومقار حزبية، وغيرها). تمثلت أبرز تلك الانتهاكات في سيطرة الجناح العسكري لحركة «حماس» على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، شمال غزة، واتخاذ مقرًا آمنًا، وقيام عناصر أمنية تابعة لحركة «حماس» باقتحام جمعيات تعنى بشؤون الأسرى وإحراق مقرات شبابية في قطاع غزة، والاستيلاء على المكاتب الحركية التابعة لحركة «فتح» في جميع أنحاء القطاع وإغلاقها، بما فيها المكتب الحركي المركزي، واقتحام مقرات منظمة التحرير الفلسطينية والسيطرة عليها، والسيطرة على الأندية الرياضية وإقالة مجالس إدارتها وتعيين مجالس إدارة مقربة من حركة «حماس». وفي المقابل، تعرضت العديد من مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات الخيرية التابعة، أو المقربة من حركة «حماس» في الضفة الغربية إلى اعتداءات مماثلة، وإن كانت بدرجة أقل، على أيدي أفراد من أجهزة الأمن الفلسطينية والجماعات المسلحة التابعة لحركة «فتح». تمثلت أبرز الانتهاكات في اقتحام عدد من المؤسسات أو إطلاق النار نحوها، أو السيطرة عليها¹¹⁵.

وبتاريخ 20 حزيران (يونيو) 2007، أصدر الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» مرسومًا بمنح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية، أو أية جهة حكومية أخرى، ومنح المرسوم وزير الداخلية أو من يفوضه الحق في اتخاذ الإجراءات التي يراها ملائمة إزاء الجمعيات والمؤسسات والهيئات من إغلاق وتصويب أوضاع، أو غير ذلك من الإجراءات، كما أن المرسوم طالب كافة الجمعيات والمؤسسات والهيئات القائمة التقدم بطلبات جديدة؛ لإعادة ترخيصها خلال أسبوع من تاريخ صدور المرسوم¹¹⁶.

وبتاريخ 30 تموز (يوليو) 2007، أصدر وزير الداخلية القرار رقم (20) لسنة 2007، طالب من خلاله الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية والشؤون العامة، اتخاذ الإجراءات التالية: «أولاً (أ) مراسلة الجهات الأمنية المعنية بخصوص الجمعيات طالبة التسجيل لدى الدوائر المختصة بوزارة الداخلية. (ب) مراسلة الجهات الأمنية المعنية بخصوص الجمعيات المسجلة التي لم تخضع للتحقق الأمني..». وكانت أولى خطوات تقييد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، اتخاذ رئيس الحكومة الفلسطينية قرار بتاريخ 28 آب (أغسطس) 2007، يقضي بحل (103) جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة الغربية على خلفية «ارتكابها مخالفات قانونية، إدارية أو مالية وفقاً لأحكام قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية».

5- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

استمر تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب انقسام النظام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات التي اتخذتها كل من الحكومتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أثرها في تفاقم معاناة السكان، خصوصاً في قطاع غزة، الذي يخضع لحصار مشدد تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة منذ منتصف العام 2006، كشكل من أشكال العقوبات الجماعية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود اقتصاد فلسطيني واحد، أو وجود إدارة وسياسة وهيكل اقتصادي واحد للأراضي الفلسطينية، واقتصر التواصل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه واحد فقط، أي من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وتتمثل هذه العلاقة في أربعة مجالات رئيسية، هي: 1- دفع الرواتب وتقديم المساعدات المالية لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وللطبقات الفقيرة في غزة؛ 2- تسهيل دخول العملات «الشيكل الإسرائيلي» إلى قطاع غزة؛ 3- دفع فائورة

كهرباء قطاع غزة، و-4 التنسيق بشأن دخول السلع والبضائع من إسرائيل إلى قطاع غزة¹¹⁷.

وقد أدى الانقسام إلى قطع رواتب آلاف الموظفين، وتوظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، ما أدى إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبالتالي فقدان القدرة على توفير مصادر عمل بديلة. فمنذ منتصف العام 2007، تضررت المرافق الخدمية في قطاع غزة، وتحديدًا قطاعا الصحة والتعليم، بعد أن نُفِّذ موظفو الخدمة المدنية إضرابًا شاملاً عن العمل، تبعها ملاحظات «استدعاء واعتقال» للعديد من موظفي القطاع الحكومي من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة.

ومثَّلت الإجراءات الحكومية بحق الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مساسًا بحقوق الشرائح المجتمعية التي كانت تستفيد من خدماتها، حيث قامت الحكومتان بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى توقف كافة أنشطتها، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية والتنمية. خلف ذلك آثارًا كارثية على الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها عبر هذه المؤسسات، فضلًا عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل¹¹⁸.

كما تدهورت الأوضاع الصحية في قطاع غزة، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في القطاع من نقصٍ شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية بسبب عدم التنسيق بين إدارات وزارة الصحة في غزة ورام الله، أو لعدم سماح السلطات الإسرائيلية المحتلة توريدها عبر المنافذ الحدودية التي تسيطر عليها. وفي المقابل، منعت وزارة الداخلية التابعة للحكومة المقالة بغزة العديد من المرضى من السفر إلى الخارج، عبر منفذي

«رفح» و«بيت حانون- إيريز»، بمن فيهم المرضى الذين حصلوا على تحويلات طبية للعلاج في الخارج ولا تتوافر إمكانية علاجهم في مستشفيات القطاع. كما حرمت إجراءات وزارة الداخلية الفلسطينية العديد من المرضى من السفر للخارج بسبب عدم التعاون بين إدارات الداخلية في غزة ورام الله واستمرار منع تحويل جوازات سفر جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين هناك.

كما عانى الأشخاص ذوو الإعاقة نقصاً شديداً في مستوى التمتع بحقوقهم في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي بين المؤسسات الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب التنسيق بين المؤسستين، وتراجع فرص إعمال وتطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطينيين رقم (4) لسنة 1999، الذي يمنح ذوي الإعاقة جملة من الحقوق في مجال الصحة، والتأهيل، والرعاية، والتعليم، والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. كما تسبب عدم انتظام مخصصات الشؤون الاجتماعية التي كانت تُصرف لذوي الإعاقة دورياً في تدهور أوضاعهم الاقتصادية، حتى باتوا يعانون جراء ذلك من الفقر المدقع.

خاتمة

تتبعنا في هذه الدراسة خطى التحولات الديمقراطية التي شهدتها النظام السياسي الفلسطيني بشقيه منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة التي تلت عام 1964 (وهو عام تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية) وحتى عام 2006، وهو العام الذي شهد آخر انتخابات تشريعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو، أيضاً، العام الذي سبق أحداث العنف المتبادلة بين القطبين الأكبر، حركة "فتح" وحركة "حماس"، والتي أدت إلى سيطرة الأخيرة على قطاع غزة، وإقصائها لحركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبسط نفوذها على المؤسسات الوزارية والإدارية والأمنية.

وقد بينت الدراسة الدور الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية بشأن تحقيق الديمقراطية في أطرها ومؤسساتها، اتساقاً مع النصوص التي أوردتها النظام الأساسي، وأن شعار الديمقراطية ظل مرفوعاً في هيئات المنظمة ولدى التنظيمات والقوى السياسية المنضوية في إطارها. وأوضحت الدراسة أن التعددية في إطار المنظمة كانت تعكس توجهات قطاعات اجتماعية عريضة في أواسط الشعب الفلسطيني، وأن الظروف الضاغطة أوجبت تحقيق التعددية في مؤسسات المنظمة عبر توزيع مقاعد المجلس الوطني على القوى والفصائل الفلسطينية وممثليها استناداً إلى حجم هذه الفصائل ونفوذها.

وعقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، تقدمت أولوية التحول الديمقراطي على أولوية استكمال الثورة حتى التحرير الكامل، وبذلك خطت السلطة الفلسطينية خطوات مهمة على طريق تحقيق الديمقراطية الفلسطينية عبر تمكّنها من تنظيم الانتخابات العامة في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة، غير أن هذه الانتخابات، في المحصلة النهائية، لم تحقق

مبدأ الشراكة السياسية بين القوى والفصائل الفلسطينية، فمن ناحية عزفت بعض القوى الفلسطينية عن المشاركة في الانتخابات والانخراط في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بدعوى أنها افراز لاتفاق أوسلو التي سبق لها أن عارضته، ومن ناحية ثانية فإن تلك القوى لم تسع إلى التوافق على برنامج وطني موحد وجامع يؤسس لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني برمته.

وخلصت الدراسة إلى أن انقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى نظامين أحدهما في قطاع غزة والثاني في الضفة الغربية، ساهم بشكل ملحوظ في توتر مكونات النظام السياسي، وأضاف متغيراً جديداً يعيق عملية التحول الديمقراطي، مما أثر ذلك بشكل واضح على عمل السلطات الثلاثة وأدائها، بحيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة «حماس» في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وبالمقابل استمرت أعمال المجلس التشريعي في الضفة الغربية في ظل مقاطعة كتلة التغيير والإصلاح. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية في ظل الإجراءات التي اتخذها طرفا الانقسام؛ وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة المقالة في غزة، مقابل نظام قضائي آخر في الضفة الغربية. كما أدى انقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى تقييد الحريات العامة وتقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة والضفة الغربية، وكان للانقسام السياسي والجغرافي تداعياته السلبية على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأنه على الرغم من اضطلاع الدول العربية منذ عام 2007، بمهام إنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية وطرحها للعديد من المبادرات والمداخلات بهذا الشأن، إلا أن الدراسة تستنتج أن أزمة الثقة بين طرفي الانقسام وغياب الإرادة السياسية لديهما ما تزال تشكل عائقاً أمام التطبيق الفعلي لأي اتفاق على أرض الواقع. كما أن حركة «حماس» ربطت، بشكل أو بآخر، مسألة

إنهاء الانقسام بالتطورات السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية. لقد كانت المصالحة، طوال الوقت، رهينة التطورات التي شهدتها جمهورية مصر العربية (ثورة 25 يناير وفوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية والرئاسية ثم ثورة 30 يونيو وسقوط حكم الإخوان). وفي مرحلة تالية اشترطت حركة «حماس» وقف مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل للبدء في تنفيذ اتفاق المصالحة مع حركة «فتح»، علاوةً على ذلك فإن الدراسة تؤكد على عدم قيام القوى الفلسطينية الأخرى «خصوصًا اليسار الفلسطيني» بتقديم نموذج وطني ديمقراطي قادر على كسر حالة الاستقطاب ما بين «فتح» و«حماس»، ودفع الجماهير للضغط من أجل انجاز الوحدة الوطنية.

ولم تكن التطورات التي شهدتها ملف المصالحة الفلسطينية بمنأى عن الظروف الضاغطة التي دفعت حركتي «فتح وحماس» إلى توقيع اتفاق جديد للمصالحة بينهما في 24 نيسان (أبريل) 2014. ويمكن القول إن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والعزلة السياسية التي تعرضت لها حركة «حماس»، وعدم قدرتها على تقديم النموذج الأمثل في الحكم، كان محفزاً ودافعاً قوياً لموافقة الحركة على استقبال وفد منظمة التحرير الفلسطينية في غزة للتباحث في شأن إنهاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن تعثر مسار التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والناجمة أساساً عن مراوغة إسرائيل في تلبية استحقاقات التسوية السياسية من قبيل وقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، واعتبار حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، أساساً للمفاوضات، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين القدامى، البالغ عددهم (104) أسرى على أربع مراحل، لم تُنفذ إلا ثلاث مراحل منها؛ كان دافعاً أمام القيادة الفلسطينية وعزز من دورها باتجاه تحقيق المصالحة الفلسطينية، وقد بذل الرئيس محمود عباس الجهد الكبير في سبيل التوصل إلى تفاهات بشأن تطبيق المصالحة

الفلسطينية على أرض الواقع. المعنى، أن القيادة الفلسطينية عندما أدركت أنه لا طائل من وراء مفاوضات عبثية في ظل حكومة ننتياهو؛ اتجهت بكل قوة لمعالجة الأوضاع الداخلية المتردية بفعل الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعقدت اتفاقاً جديداً مع "حماس".

ويظل مستقبل التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني متوقفاً على عوامل متعددة متعلقة بتطوير مفهوم فلسطيني للديمقراطية يتناسب مع استكمال مشروعه الوطني في الاستقلال وتقرير المصير ومنشكبٍ معه، وهذا بدوره متوقف على دور الطبقة المثقفة الفلسطينية لجهة إبداع مفاهيم سياسية متناسبة مع الشرط الوجودي وإبداع ما يمكن أن نطلق عليه بالديمقراطية الكفاحية. وأيضاً متوقف على مدى جدية القوى السياسية الفلسطينية في تحمل مسؤولياتها، وقدرتها على الضغط على طرفي الانقسام لتحميلهما مسؤولياتهما عن تراجع مكانة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، وإرغامهما على إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والبدء في شراكة وطنية حقيقية تؤسس لمرحلة جديدة يكون عنوانها إعادة الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، وعدم الارتهان للتقلبات السياسية والتطورات التي يشهدها الإقليم.

الهوامش:

- 1 صامويل هانتنتجتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر)، 1993، ص73.
- 2 **المصدر نفسه**.
- 3 هدى متكيس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، في: علي الدين هلال دسوقي (محرر)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (القاهرة: اللجنة العلمية السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص135.
- 4 صامويل هانتنتجتون، **مصدر سبق ذكره**، ص72 وما بعدها.
- 5 علي الدين هلال، **يفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص9.
- 6 كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص45-39.
- 7 علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص12.
- 8 **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص514.
- 9 فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**، (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1980)، ص23.
- 10 **المصدر نفسه**، ص26.
- 11 حضر المؤتمر (422) عضوًا، تم اختيارهم بطرق مختلفة وبمعايير ليست ثابتة راعت ظروف التجمعات الفلسطينية، ورغبات الحكومات العربية، ورغبة "الشقيري" نفسه في إنجاح جهود انعقاد المجلس الوطني للمرة الأولى وضمان استمراره في مقدمة وعلى رأس الكيان الفلسطيني الوليد.
- 12 محمد عبد الله أبو مطر، **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية**

- والضغوطات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص50.
- 13 سميح حمودة، "يحيى حمودة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الانتقالية 24 كانون الأول (ديسمبر) 1967-1 شباط (فبراير) 1969"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 253-254 (رام الله: خريف 2013)، ص49.
- 14 محمد شوقي عبد العال حافظ، الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص289-290.
- 15 أنظر، المادة رقم (7) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 16 أنظر، المادة رقم (5) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 17 الموسوعة الفلسطينية، (دمشق: المجلد الرابع، الطبعة الأولى، 1984)، ص321.
- 18 أنظر، المواد أرقام (13، 14، 15) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 19 راجع، المادة رقم (16) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 20 محمد عبد الله أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص64.
- 21 سامي مسلم، "البنية التحتية والهيكل المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 166-167، (بيروت: يناير، فبراير 1987)، ص53.
- 22 أحدث اتفاق أوسلو شرخاً عميقاً بين القوى والتنظيمات الفلسطينية، وانقسم الرأي في الساحة الفلسطينية حول الاتفاق. فمؤيدو الاتفاق رأوا فيه تطوراً طبيعياً للمتغيرات الدولية التي انعكست حكماً على الوضع الفلسطيني. بينما رأى المعارضون فيه تراجعاً غير مسبوق، وأنه لا يحقق أدنى آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني. ورغم الجدل الذي أحدثه الاتفاق فإن البعض يرى أنه يتأسس على خمسة عناصر: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وفق البرنامج الزمني المنصوص عليه، بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، تحقيق التنمية الاقتصادية، ضمان الأمن لجميع الأطراف بشكل متكافئ، وإنجاز مفاوضات قضايا الوضع النهائي الواردة نصاً في إعلان المبادئ مع نهاية المرحلة

الانتقالية، وهي: القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات. للمزيد راجع، أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 41.

23 للاطلاع على قرار المجلس المركزي الفلسطيني بشأن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية راجع، الصفحة الإلكترونية للمجلس الوطني الفلسطيني على الرابط التالي: http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=520&Itemid=345&lang=ar.

24 عاطف أبو سيف، "النظام السياسي الفلسطيني الحاجة للتغيير"، معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، العدد 8 (رام الله: ربيع 2009)، ص 15.

25 عيسى الشعيبي، "السيرة التاريخية للتمثيلات الكيانية الفلسطينية"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 253-254، (رام الله: خريف 2013)، ص 15.

26 عاطف أبو سيف، "النظام السياسي الفلسطيني الحاجة للتغيير"، مصدر سبق ذكره، ص 14.

27 أنظر، المادة رقم (48) من القانون الأساسي الفلسطيني.

28 أنظر، المادة رقم (47) من القانون الأساسي الفلسطيني.

29 أنظر، المادة رقم (59) من القانون الأساسي الفلسطيني.

30 أنظر، المادة رقم (58) من القانون الأساسي الفلسطيني.

31 حصل الرئيس ياسر عرفات على ما نسبته (88%) من مجموع الأصوات، بينما حصلت منافسته الوحيدة السيدة سميرة خليل على (10%) من الأصوات.

32 المادة رقم (45) من القانون الأساسي الفلسطيني.

33 المادة رقم (39) من القانون الأساسي الفلسطيني.

34 المادة رقم (40) من القانون الأساسي الفلسطيني.

35 المادة رقم (43) من القانون الأساسي الفلسطيني.

36 للاطلاع على المرسوم الرئاسي بشأن اعتماد تشكيل مجلس الوزراء لسنة 2013، أنظر، الصفحة الإلكترونية لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الرابط التالي:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9151>.

37 المادة (69) من القانون الأساسي الفلسطيني.

38 للمزيد حول التطور التاريخي لنظام التقاضي في فلسطين وقوانين السلطة القضائية الفلسطينية، راجع: الصفحة الإلكترونية لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الرابط التالي: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3801>.

39 نقابة المحامين الفلسطينيين، المحاكم التي يتشكل منها الجهاز القضائي الفلسطيني، رام الله، بدون تاريخ، ص2.

40 محمد عبد الله أبو مطر، مصدر سبق ذكره، ص97.

Joseph Schumpeter, Capitalism Socialism and Democracy (New York, 41
Harper, 1950), 259.

42 عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، دراسة مقدمة إلى مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية "الديمقراطية والانتخابات في البلاد العربية"، أكسفورد، أغسطس 2006، منشورة على الصفحة الإلكترونية لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية على الرابط التالي: <http://www.dctcrs.org/s2634.htm>.

43 مهند عبد الحميد، "نظام الكوتا ودوره في كبح تطور المنظمة"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 253-254، (رام الله: خريف 2013)، ص39.

44 راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975)، ص52.

45 جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص394.

46 محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم،

(فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008)، ص 25.

47 عمر عساف، الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها 1993-1964، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013)، ص 79.

48 مهند عبد الحميد، "نظام الكوتا ودوره في كبح تطور المنظمة"، مصدر سبق ذكره، ص 40.
49 المصدر نفسه، ص 41.

50 للمزيد أنظر، تصريحات موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكالة معا الإخبارية، 17/1/2013، على الرابط التالي: <http://www.maannews.net/arb/Default.aspx>.

51 راجع، المادة رقم (3) من اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، على الرابط التالي: <http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=81>.

52 «تقرير الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 1996»، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 1996.

53 المصدر نفسه.

54 جهاد حرب، تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2000)، ص 21.

55 ثوفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، وعُين روجي فتوح رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، خلفاً له في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، بحسب القانون الأساسي الفلسطيني، وتولى مسؤوليات الرئاسة لمدة 60 يوماً تبعها انتخابات لاختيار الرئيس القادم نجح فيها محمود عباس.

56 «تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005»، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 30 آذار 2005، ص 58.

57 قانون رقم (9) لسنة 2005، بشأن الانتخابات العامة، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2005.

58 "تقرير الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006"، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 31 أيار 2006، ص 85 وما بعدها.

59 جميل هلال، "في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 73، (بيروت: شتاء 2008)، ص 57.

60 محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 50.

61 جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 7.

62 محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 51.

63 للمزيد راجع، نص وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة 19"، الجزائر، 15 نوفمبر 1988، مؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط التالي: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx.

64 محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 54.

65 موسى البديري، الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية في: الديمقراطية الفلسطينية أوراق نقدية، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، نيسان 1995)، ص 43.

66 المادة رقم (5) القانون الأساسي الفلسطيني.

67 المادة رقم (26) القانون الأساسي الفلسطيني.

68 المادة رقم (1) مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني.

69 جورج قجمان، "الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 65 (بيروت: شتاء

2006)، ص 61.

70 زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995)، ص 104.

71 عقدت حركة "فتح" التي تأسست عام 1965، ستة مؤتمرات حركية، بينما لم تعقد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تأسست عام 1967، سوى ثلاثة مؤتمرات، ولم تعقد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي تأسست عام 1969، سوى مؤتمرين، أمام حزب الشعب الفلسطيني الذي تأسس عام 1982، فلم يعقد سوى مؤتمرين منذ تأسيسه، وهذا الأمر ينسحب على بقية القوى السياسية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير.

72 محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 8.

73 عبد الله برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (رسالة ماجستير)، 2008، ص 74.

74 أحمد أبو دية، جهاد حرب، تقرير حول الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: السلطة التنفيذية-مؤسسة الرئاسة (رام الله: مؤسسة مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 10.

75 المادة رقم (2) القانون الأساسي الفلسطيني.

76 المادة رقم (5) القانون الأساسي الفلسطيني.

77 أحمد أبو دية، جهاد حرب، مصدر سبق ذكره، ص 4.

78 أحمد سعيد نوفل، التجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال في: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

79 جميل هلال، "في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني"، مصدر سبق ذكره، ص 57.

80 تشير الإحصاءات إلى أنه قد سقط جراء الأحداث في قطاع غزة (161) قتيلًا خلال الفترة من 7-2007/6/16، من بين هؤلاء (43) مدنيًا، و(91) شخصًا من عناصر حركة "فتح"

والأجهزة الأمنية، و(27) شخصًا من حركة "حماس" وكتائب القسام والقوة التنفيذية، للمزيد راجع، صفحات سوداء في غياب العدالة تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة الفترة من 7-14 يونيو 2007 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007)، ص18.

81 صبحي عسيلة، «حماس شعبية متراجعة وأوهام للسيطرة على الضفة الغربية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 157 (القاهرة: يناير 2008)، ص18.

82 جميل هلال، "فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (87)، صيف 2011، ص32.

83 الثورات العربية أو «ثورات الربيع العربي»، هي حركة احتجاجية اندلعت في عدد من البلدان العربية أواخر العام 2010، ومطلع العام 2011، وتأثرت بالثورة التونسية. نجحت الثورات العربية بالإطاحة بأربعة أنظمة. بتاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 2011، أسقط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وبتاريخ 11 شباط (فبراير) أسقط الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وبتاريخ 20 تشرين الأول (أكتوبر) قتل الرئيس الليبي معمر القذافي، وفي أواخر شهر شباط (فبراير) 2012، تنحى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، التزامًا ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية. وما تزال الثورة مستمرة في سوريا منذ تاريخ 15 آذار (مارس) 2012، مطالبة بتنحي الرئيس بشار الأسد.

84 أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012)، ص201.

85 للمزيد راجع، تصريح عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ومسؤول ملف المصالحة فيها بشأن خطاب خالد مشعل بتاريخ 2012/12/8، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/82d28d25-fbf6-4685-b0bd-30202647a3f6>.

86 اتفقت حركتا "فتح" و"حماس" على بدء التشاور لتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، على أن يتم الانتهاء من تشكيلها خلال فترة ثلاثة أشهر، وقيام الرئيس محمود عباس بإصدار مرسومين، أحدهما، بتشكيل حكومة

الوفاق الوطني الفلسطينية، والثاني، بتحديد موعد إجراء الانتخابات الفلسطينية. للمزيد حول بنود الاتفاق أنظر، جريدة القدس الفلسطينية، 2013/5/15.

87 أنظر، دنيا الوطن الإخبارية، 2013/8/16، على الرابط التالي:
<http://m.alwatanvoice.com/show/425172.html>.

88 خليل شاهين، "عشرون عامًا على أوسلو: مفاوضات عقيمة وتعميق الانقسام"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96، (بيروت: خريف 2013)، ص269.

89 المصدر نفسه، ص269.

90 شارك في جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني المنعقدة في غزة (74) عضوًا، جميعهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة «حماس»، من بينهم (27) عضوًا من قطاع غزة، و(47) عضوًا من الضفة الغربية، (12) عضوًا منهم شاركوا في الجلسات عبر الهاتف، و(35) عضوًا معتقلين في السجون الإسرائيلية، شاركوا في الجلسات عبر ما عرف بنظام التوكيلات. للمزيد أنظر، «تقرير العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام الفلسطيني من حزيران 2007 وحتى آب 2012» (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012)، ص14.

91 نصت المادة (41) من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه: "1-يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنشر فورًا في الجريدة الرسمية. إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقًا للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانونًا وينشر فورًا في الجريدة الرسمية».

92 محمد أبو مطر، رامي مراد، "التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة مقارنة من منظور استشرافي"، معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، العدد 24 (رام الله: تموز 2013)، ص37.

93 نصت المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه يحق «لرئيس السلطة

الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون“.

94 «تقرير العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام الفلسطيني من حزيران 2007 وحتى آب 2012» (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012)، ص15.

95 المصدر نفسه، ص15.

96 المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، الواقع الراهن للمجلس، 2010/7/26، <http://www.pal-plc.org>.

97 وكالة سما الإخبارية، فلسطين، 26 أكتوبر 2009، على الرابط التالي: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=53393>.

98 للمزيد حول موقف حركة “حماس” من المرسوم الرئاسي أنظر، تصريح المتحدث الرسمي باسم الحركة فوزي برهوم، وكالة سما الإخبارية، فلسطين، 23 أكتوبر 2009، على الرابط التالي: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=53197>.

99 للمزيد حول موقف الحكومة المقالة وحركة “حماس” من بدء أعمال لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة راجع تصريح الناطق باسم وزارة الداخلية، 28 أكتوبر 2009، على الرابط التالي: <http://www.raya.ps/ar/news/52073.html>.

100 مرسوم رقم (28) لسنة 2007، بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد (73)، رام الله، 2007/9/13.

101 حول ملابسات قرار الوزير أنظر، البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (لا صلاحية لوزير العدل المكلف بوقف عمل النائب العام)، 2007/8/16، الصفحة الإلكترونية للمركز www.pchrgaza.org.

102 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2007، الصفحة الإلكترونية للمركز www.pchrgaza.org.

103 على إثر هذا الإجراء، طالبت منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة، في مؤتمر صحفي عقدته بتاريخ 6 كانون الأول (ديسمبر) 2007، الحكومة المقالة في غزة بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة غير القانونية والتي من شأنها أن تدمر السلطة القضائية، وأعربت عن دعمها لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل المحامين، وحملت المنظمات الحقوقية الحكومة المقالة المسؤولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين في قطاع غزة.

104 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2009، الصفحة الإلكترونية للمركز www.pchrgaza.org.

105 وفقاً لنص المادتين (18 و63) من قانون السلطة القضائية لسنة 2002، فإن تعيين القضاة والنائب العام وأعضاء النيابة يجب أن تكون بقرار من الرئيس وبتنسيب من مجلس القضاء الأعلى. للمزيد حول أوضاع السلطة القضائية أنظر، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2012، الصفحة الإلكترونية للمركز www.pchrgaza.org.

106 المصدر نفسه.

107 عبد الغني سلامة، "غزة: حصاد ستة أعوام من حكم حماس"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 253-254، (رام الله: خريف 2013)، ص295.

108 "تقرير وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي (16)، كانون الثاني (يناير) 2010، ص61.

109 موقع فلسطين الآن الإخباري، 2007/8/13، على الرابط التالي:
<http://www.paltimes.net/olddetails/news/71579>

110 يستثنى من ذلك موافقة الحكومة وحركة «حماس» في غزة على تنظيم مهرجان جماهيري في الذكرى الـ(48) لانطلاقة حركة «فتح» بتاريخ 3 كانون الثاني (يناير) 2013.

111 "تقرير وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، ص107.

112 عبد الغني سلامة، "غزة: حصاد ستة أعوام من حكم حماس"، مصدر سبق ذكره، ص296.

113 عرّفت المادة الأولى من قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998 التجمعات العامة بـ"كل اجتماع عام دعي إليه خمسون شخصاً على الأقل في مكان مكشوف ويشمل ذلك الساحات العامة، الميادين، الملاعب، والمتنزهات وما شابه ذلك".

114 صُنفت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية بحسب نشاطها وطبيعة عملها إلى: مؤسسات نقابية ومهنية، وتشمل الاتحادات والنقابات ومؤسسات إغاثة وخدمات تعمل في عدة ميادين كالصحة والزراعة، وكذلك مؤسسات تنموية وبحثية مثل مراكز الدراسات والبحوث، والمراكز الإعلامية والمنظمات التنموية ومنظمات حقوق الإنسان. للمزيد حول مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين راجع، جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية ونقدية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص125.

115 "تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 15 نوفمبر 2009، ص10-12.

116 مرسوم رقم (16) لسنة 2007، بشأن منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات.

117 محمد السمهوري، **تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال**، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير 2011)، ص21.

118 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، التقرير السنوي (2010)، ص28.